مدى توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية الحكومية

(دراسة حالة جامعة الزاوية)

د. فتحي رمضان موسى*

المستخلص:

استهدفت هذه الدراسة تعرّف مدى توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية الحكومية، حيث اتبع الباحث منهج دراسة الحالة الذي يتيح فرصة التركيز على ظاهرة معينة عن طريق دراستها من جميع الجوانب والتعمق فيها وتحليل كل جزئياتها، وذلك من خلال اختيار برنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة الزاوية بوصفها حالة دراسية. وبهدف الحصول على المعلومات اللازمة أجرى الباحث عدة مقابلات شخصية مع المسؤولين عن برنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة، وعدد من أعضاء هيأة التدريس بالبرنامج وبعض الموظفين المكلفين بالإشراف على خدمات الدعم التعليمية والمرافق التابعة للبرنامج، استخدم فيها الباحث أنموذج التقويم البرامجي لتدقيق جودة واعتماد برامج الدراسات العليا الصادر عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية. ومن خلال الإجابات التي تم الحصول عليها والأدلة والشواهد والبراهين الداعمة لتلك الإجابات، أمكن الوصول إلى نتيجة رئيسة مفادها عدم توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي في برنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة بجامعة الزاوية. وبناء على هذه النتيجة تم عرض عدد من التوصيات التي تؤكد في مجملها ضرورة مراعاة متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي الصادرة عن مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية.

*– أستاذ مساعد بقسم المحاسبة بالأكاديمية الليبية – طرابلس Framousa@yahoo.co.uk

مقدمـــــــة:

إنّ نظام التعليم المحاسبي الذي يهدف أساساً إلى تقديم المعارف والمهـــارات المتخصصة في مجال المحاسبة يرتكز كباقي النظم التعليمية الأخرى على مجموعـــة من العناصر الأساسية المكونة لهذا النظام والتي لها تأثير في مستوى جـــودة العمليـــة التعليمية وكفاءتها بالجامعات الليبية. حيث حدد المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية بليبيا تلك العناصر في البرنامج التعليمي وأعضاء هيأة التدريس و خدمات الدعم التعليمية والشؤون الطلابيـــة والمرافـــق وضـــمان الجـــودة والتحسين المستمر. وعدَّ المركز هذه العناصر بمثابة معايير يمكن من خلالها الحكـــم على مدى توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي بـــالبرامج العلميـــة المختلفـــة بالمؤسسات التعليمية في ليبيا.

ونظراً للطبيعة المميزة لبرامج الدراسات العليا، فإن الأمـــر تطلـــب وجـــود معايير تتلاءم مع تلك الطبيعة، حيث قام المركز بإعداد أنمـــوذج التقـــويم البرامجـــي لتدقيق جودة واعتماد برامج الدراسات العليا تمثلت محـــاور هـــذا الأنمـــوذج فـــي: مواصفات البرنامج التعليمي، واللوائح والـــنظم التعليميـــة، و المـــصادر والتقنيـــات التدريسية، و الإدارة الأكاديمية، وضمان الجودة والتحسين المستمر.

ونظراً لما لهذه العناصر من أثر كبير في نوعية مخرجات الدراسات العليـــا في مجال المحاسبة، والتي تؤثر هي الأخرى في مستوى الأداء المهني للمحاسبة فـــي البيئة الليبية، فأن الأمر يتطلب تقويم واقع هذه العناصر من فترة لأخرى حتى يمكـــن التأكد من مدى توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية. وذلك بهدف تطوير أداء تلك البـــرامج بـــشكل مستمر وتطوير العملية التعليمية بها للتأكد من أن مخرجاتها مؤهلة تأهيلاً جيداً يجعلها تتناسب مع احتياجات خطط التنمية ومتطلبات سوق العمل، ومن ثم مواجهة تحـــديات

العصر والمنافسة العالمية. عليه، تأتي هذه الدراسة لتبحث في مدى توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي ببرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد- جامعة الزاوية. ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء، تناول الجزء الأوّل الدراسات السابقة، ومشكلة الدراسة وهدفها وأهميتها، في حين خصص الجزء الثاني للإطار النظري من خلال التعرف على مفهوم الجودة ومتطلبات الاعتماد الأكاديمي أما الجزء الثالث فقد خصص للدراسة الميدانية وذلك من خلال توضيح مراحل الدراسة الميدانية وأسلوب تحليل البيانات كما تضمن هذا الجزء أيضاً عرض نتائج الدراسة وتوصياتها.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات والأبحاث المتعلقة بموضوع الجودة في التعليم العالي محلياً وعربياً وعالمياً خلال السنوات الأخيرة الأمر الذي يؤكد أهمية هذا الموضوع بالرغم من محدودية تلك الدراسات والأبحاث التي تتناول موضوع متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بشكل عام وبأقسام المحاسبة بشكل خاص. وفيما يأتي عرض مختصر لبعض تلك الدراسات:

- دراسة الأبيض (2012):

استهدفت هذه الدراسة تقويم جودة برنامج الإجازة العالية الماجستير في المحاسبة المقدم من قبل الجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس. حيث تم اختيار عينة من أعضاء هيأة التدريس بالجامعات الليبية الأربع التي توجد بها برامج للدراسات العليا في المحاسبة وهي جامعة بنغازي، جامعة طرابلس، جامعة الجبل الغربي، جامعة الزاوية. حيث أجريت الدراسة خلال الفترة الممتدة من الفصل الدراسي ربيع 2009 إلى الفصل الدراسي خريف 2011. وتم توزيع 56 استمارة استبانة على أعضاء هيأة التدريس. واستخدمت الاساليب الإحصائية المناسبة بهدف

تحليل ووصف البيانات التي تم جمعها وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمهـــا أن برنامج الماجستير في المحاسبة يواجه مشكلة انخفاض جودة المـــوارد التنظيميـــة والموارد البشرية والموارد المادية، وكذلك انخفاض جودة ضمان الجـــودة والتقـــويم المستمر.

- دراسة اطلوبة و الحداد (2010):

استهدفت هذه الدراسة قياس كفاية العملية التعليمية في الجامعات الليبية خـــلال الفترة 1993-2007 وذلك باستخدام مؤشرات دالـــة الإنتـــاج المعروفـــة فـــي الأدب الاقتصادي، معتبراً أن للعملية التعليمية جانباً اقتصادياً باعتبارها أحد أوجـــه النـــشاط الاقتصادي في المجتمع، وكذلك استنتاج معدلات الكفاية الداخلية الكمية، وقياس كفايـــة أعضاء هيأة التدريس والاستثمار في التعليم العالي باستخدام البيانات المتاحة عن هـــذه الجامعات كأعداد الطلاب والخريجين وأعداد أعضاء هيئات التدريس فيهـــا. اعتمـــدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مع استخدام الأسلوب القياسي باســـتخدام بعـــض برامج الحاسوب وكذلك بعض الأساليب الكمية مثل الكفاية الداخلية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

1- زيادة عدد الطلاب الخريجين سيكون بنسبة أقل من معدل الزيادة في أعضاء هيـــأة التدريس والاستثمار في القطاع.
2- ارتفاع كفاية أعضاء هيأة التدريس أكثر من كفاية رأس المال الموظف في التعلـــيم الجامعي.
3- انخفاض كفاية عنصر رأس المال الممثل بالإنفاق الاستثماري.
4- انخفاض معدل الكفاية الداخلية للجامعة.
5- اعتماد العملية التعليمية على عنصر العمل أكثر من اعتمادها علـــى عنـــصر رأس المال.

- دراسة الشوك و العجيل (2010):

استهدفت هذه الدراسة تحديد المعايير الأدائية اللازمة للأستاذ الجامعي في ضوء معايير الجودة الشاملة، حيث تم تقسيمها إلى خمس مجموعات بحيث اشتملت الأولى على مجال المعايير المتعلقة بالأهداف التدريسية، والثانية مجال المعايير المتعلقة بالإعداد والتخطيط للمحاضرة وتنفيذه، والثالثة مجال المعايير المتعلقة بإدارة الصف والعلاقة مع الطلاب والرابعة معايير متعلقة بأساليب التقويم والخامسة بالمعايير المتعلقة بعلاقة الأستاذ مع المجتمع. أجريت الدراسة على عينة عشوائية من طلبة السنة الثالثة والرابعة بكليتي الآداب والعلوم جامعة 7 أكتوبر (سابقاً) مصراتة حالياً خلال العام الجامعي 2009–2010. اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي واختارا عينة البحث بالطريقة العشوائية البسيطة. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن أداء الأساتذة في المجالات الخمسة المذكورة في أعلاه يُعدّ مقبولاً بشكل عام.

- دراسة الإبراهيم (2010):

استهدفت هذه الدراسة معرفة درجة تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة اليرموك من وجهة القادة الإداريين وذلك خلال الفصل الدراسي الصيفي من العام الدراسي 2006– 2007. تكون مجتمع الدراسة من جميع القادة الإداريين من عمداء ورؤساء أقسام ومديري دوائر العاملين في الجامعة والبالغ عددهم (88) من الجنسين، حيث تم تطوير استبانة لغرض استخدامها في جمع البيانات، واستخدم الباحث المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمعرفة استجابات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة وكل مجال من مجالات الدراسة وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في جامعة اليرموك من وجهة نظر القادة الإداريين من عمداء ورؤساء أقسام ومديري دوائر ومراكز كانت ضمن درجة متوسطة.

دراسة الرفادي و معيتيق (2010):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى جودة متطلبات الجودة بجامعة بنغازي (قاريونس سابقاً) والمتمثلة في مستوى جودة رؤية الجامعة وأهدافها، ومستوى جودة سياسات القبول والتسجيل، ومستوى جودة الإدارة الجامعية، ومستوى جودة عضو هيأة التدريس، ومستوى جودة التشريعات التربوية، ومستوى جودة الخدمات التعليمية المساندة وذلك من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس. وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيأة التدريس العاملين في كليات الآداب، الاقتصاد، القانون، العلوم، الهندسة، تقنية المعلومات، الفنون والإعلام والواقعة ضمن نطاق الحرم الجامعي بمدينة بنغازي (بقاريونس)، والبالغ عددهم (1023) عضو هيأة تدريس واعتمد الباحثان الأسلوب الطبقي العشوائي النسبي لاختيار عينة الدراسة والتي حددت بـ (10%) من المجتمع الأصلي، فكان (104) عضو هيأة تدريس. استخدم في هذه الدراسة الاستبيان كأداة لجمع البيانات كما استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في تحليل البيانات وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن مستوى الجودة بالجامعة من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس عينة الدراسة منخفض في أبعاد رؤية الجامعة وأهدافها، وسياسات القبول والتسجيل، والإدارة الجامعية، وجودة عضو هيأة التدريس، وجودة التشريعات التربوية، وجودة الخدمات التعليمية المساندة.

- دراسة الروياتي (2010):

هدفت الدراسة إلى محاولة تعرّف متطلبات جودة التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية، ولتحقيق هذا الهدف أجرى الباحث دراسة استقصائية على مجتمع الدراسة الذي تمثل في أعضاء هيأة التدريس بمجال المحاسبة بالجامعات الليبية. وتم التركيز على عدد 4 جامعات رئيسة لتحديد مجتمع الدراسة وهي جامعة بنغازي

(قاريونس سابقاً) ، جامعة طرابلس (الفاتح سابقاً)، جامعة سرت (التحدي سابقاً)، وجامعة عمر المختار بالبيضاء. تم اختيار عينة عشوائية تمثلت في (100) أستاذ جامعي في مجال المحاسبة، وتم استخدام استمارة الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات، اعتمد الباحث في تحليل البيانات واختبار الفرضيات على الإحصاء الوصفي عن طريق النسب التكرارية والمتوسطات وقوة الاتجاه وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن أهم متطلبات جودة التعليم المحاسبي تتمثل في ما يلي:

أ- توافر أستاذ على درجة عالية من الكفاية والفاعلية.

ب- توافر طالب لديه رغبة وقدرة وهدف من دراسة مجال المعرفة.

ج- توافر المستلزمات والوسائل الأساسية والمادية للعملية التعليمية.

د- توافر إدارة جيدة للمؤسسة التعليمية.

هـ- توافر أدوات مناسبة للرقابة على جودة التعليم المحاسبي.

- دراسة الروياتي والفرجاني (2010):

هدفت الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف كان أبرزها تعرّف واقع جودة التعليم المحاسبي العالي في الجامعات الليبية في ظل معايير الجودة الشاملة، حيث أجرى الباحثان دراسة استقصائية عن مستوى توافر معايير الجودة في مكونات العملية التعليمية، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيأة التدريس بأقسام المحاسبة بعدد ثلاث جامعات ليبية وهي جامعة بنغازي (قاريونس سابقاً)، جامعة طرابلس (الفاتح سابقاً)، جامعة سرت (التحدي سابقاً). وتم اختيار عينة عشوائية تمثلت في(80) أستاذاً في مجال المحاسبة، واستخدمت استمارة الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات، كما اعتمد الباحثان في تحليل البيانات على الإحصاء الوصفي باستخدام النسب التكرارية والمتوسطات وقوة الاتجاه للإجابة على أسئلة الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

1- وجود قصور كبير في معايير الجودة الشاملة المتعلقة بعضو هيأة التدريس.
2- وجود ضعف كبير في معايير الوسائل والمستلزمات الأساسية والمادية للعملية التعليمية في ظل معايير الجودة الشاملة.
3- لا تتوافر معايير الجودة الشاملة في طلاب المحاسبة.
4- وجود قصور في المتطلبات الأساسية لجودة المؤسسة التعليمية وإدارتها.

- دراسة الروياتي (2007):

استهدفت الدراسة التعرف على مدى توافر متطلبات جودة التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية، حيث تم التركيز على عدد 4 جامعات رئيسة وهي جامعة بنغازي، وجامعة طرابلس، وجامعة سرت، وجامعة البيضاء، وقام الباحث بدراسة استقصائية على مكونات العملية التعليمية من خلال استخدام استمارة استبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيأة التدريس بالجامعات الليبية والطلاب المتخصصين في مجال المحاسبة وتم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة تمثلت في 200 مفردة موزعة بالتساوي بين الفئتين، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: وجود قصور كبير في العناصر المؤثرة إيجاباً في جودة أداء أعضاء هيأة التدريس، ووجود ضعف كبير في عناصر العملية التعليمية الأساسية والمادية، وغياب عنصر الرقابة على جودة التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية، إضافة إلى عدم توافر متطلبات جودة أداء طلاب المحاسبة.

- دراسة عبدالكريم (2007):

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع جودة التعليم المحاسبي ووسائل التحسين الواجبة، حيث اتّبعت الدراسة المنهج الاستقرائي من خلال استقراء رأي الفكر المحاسبي في إحدى الدول المتقدمة في تشخيص مشاكل جودة التعليم المحاسبي، وماهية السبل والأساليب الممكنة لتحسين جودة التعليم المحاسبي.

وتوصلت إلى جملة من النتائج أهمها أن التعليم المحاسبي يعاني كثيراً من المشاكل المتعلقة بالجودة على الأبعاد كافة، وأنَّ تحسين جودة التعليم المحاسبي تتطلب اتّباع مدخل التحسين المستمر لكافة جوانب عملية التعليم المحاسبي، وأنه من الضروري لتحقيق جودة أي برنامج للتعليم المحاسبي أن تحدد أهداف هذا البرنامج ويُعدّ تدنية الفارق بين مستوى الكفاية الفعلي والمطلوب لخريج المحاسبة هو أفضل تعبير عن هدف أي برنامج للتعليم المحاسبي.

- دراسة الطلاع والمدهون (2006):

هدفت الدراسة إلى تعرّف على مدى توافر عناصر أنموذج الهيأة الوطنية للاعتماد والجودة والنزعية لمؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استقصاء آراء عينة مكونة من (130) مفردة تضمنت العمداء ورؤساء الأقسام وأعضاء لجان الجودة في جامعات قطاع غزة الثلاث (الإسلامية، الأزهر، الأقصى) وذلك باستخدام أسلوب الحصر الشامل وذلك على جميع مفردات مجتمع الدراسة، وقد استجاب عدد (102) منهم فقط، وبعد إجراء المعالجات الإحصائية المختلفة وذلك وفقاً لفروض الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها أن هناك توافر متوسط لعناصر أنموذج الهيأة الوطنية للاعتماد والنوعية لمؤسسات التعليم العالي (عناصر الجودة الشاملة) في جامعات قطاع غزة.

- دراسة جويلي (2002):

تناولت الدراسة المتطلبات التربوية لتحقيق الجودة التعليمية، من خلال الكشف عن متطلبات تطبيق الجودة الشاملة في مجال التعليم ومعرفة المبررات التي تستدعي تطبيق الجودة في النظام التعليمي، حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الميداني التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن أهم متطلبات تحقيق الجودة يكمن في تحديد الأهداف والأفكار وإشراك جميع الأطراف المستفيدة والتركيز على المناخ

التعليمي والإدارة الواعية والتركيز على المخرجات و التأكيد على التحسين المستمر والتغذية الراجعة.

مما سبق يتضح أن البحوث والدراسات السابقة لم تسعَ إلى التعرف على مدى توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية بشكل عام وفي أقسام المحاسبة بشكل خاص، من خلال الاسترشاد بمتطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي الصادرة عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية. كما أنها لم تقم بتقويم متكامل لجميع جوانب الخدمة التعليمية المقدمة في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي العالمية والدولية والمحلية. فبعض الدراسات اقتصرت على تقويم تلك المتطلبات في برامج المرحلة الجامعية الأولى، لذلك تأتي هذه الدراسة الحالية كمحاولة من الباحث للتعرف على مدى توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة الزاوية والتي تم اختيارها كحالة دراسية. وتجدر الإشارة إلى أن دراسة الأبيض (2012) هي الدراسة الوحيدة التي حاولت تقويم جودة برنامج الإجازة العالية الماجستير في المحاسبة في الجامعات الليبية، إلا أن الفرق بينها وبين الدراسة الحالية يمكن توضيحه على النحو الآتي:

1- أن دراسة الأبيض (2012) استخدمت أنموذج التقويم الصادر عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية والذي كان يستخدم حتى سنة 2012 كأنموذج واحد ومشترك لتقويم جودة البرامج التعليمية في مرحلتي الدراسات الجامعية الأولى والدراسات العليا. الأمر الذي يجعل من عملية التقويم غير دقيقة بسبب اختلاف طبيعة ومتطلبات كل مرحلة. أما الدراسة الحالية فهي الدراسة الأولى التي تستخدم أنموذج التقويم الخاص ببرامج الدراسات العليا.

2- أن دراسة الأبيض (2012) اعتمدت بشكل أساسي في عملية التقويم على أراء أعضاء هيأة التدريس فقط، الأمر الذي يجعل من النتائج التي توصلت إليها الدراسة غير دقيقة، حيث إنَّ محاور أنموذج التقويم المستخدم يتضمن العديد من الاسئلة المتعلقة بالجوانب التنظيمية والتي لا يُجيب عنها إلاَّ المسؤولون عن إدارة برنامج الدراسات العليا.

3- إنَّ دراسة الأبيض (2012) أجريت على كل الجامعات التي توجد بها دراسات عليا في المحاسبة وعددها أربع جامعات وذلك من خلال توزيع استمارة الاستبيان على أعضاء هيأة التدريس. في حين أن إجراء تقويم سليم ودقيق يتطلب اتباع أسلوب المقابلات الشخصية والزيارة الميدانية للاطّلاع بشكل مباشر على المستندات والسجلات والملفات المتعلقة بالبرنامج، ناهيك عن معاينة خدمات الدعم التعليمية والمرافق التابعة للبرنامج. وهذا ما تم اتّباعه في الدراسة الحالية وذلك من خلال اتّباع منهج دراسة الحالة الذي يتيح فرصة إجراء المقابلات الشخصية والزيارات الميدانية.

مشكلة الدراسة:

إن الوفاء باحتياجات المجتمع من المحاسبة يتطلب الاهتمام بعملية التعليم المحاسبي التي يمكن من خلالها تهيئة الكوادر الأكاديمية والمهنية القادرة على سد احتياجات الطلب المتزايد على المحاسبة في ظل ما يشهده العالم من تطورات مستمرة في مختلف المجالات. وتُعدّ الدراسات العليا بشكل عام إحدى الحلقات الرئيسة في منظومة التعليم العالي، و تساهم برامج الدراسات العليا في أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية بشكل خاص في تأهيل وتخريج كوادر أكاديمية ومهنية رفيعة المستوى ومتخصصة في المجالات المحاسبية، وإجراء البحوث والدراسات وإقامة الملتقيات والمؤتمرات العلمية.

ومن ثم فإنه لكي تواكب برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بشكل عام، وبرامج الدراسات العليا في أقسام المحاسبة بشكل خاص تطورات العصر في بيئة الأعمال والتفاعل معها بشكل سريع لابد لها من طرح مفاهيمها ونظمها وسياساتها وبرامجها التعليمية القديمة جانباً، وأن تُقبل على استيعاب حقائق المرحلة وإرهاصات المستقبل حتى تستطيع أن تفي بمتطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي والتي ستؤدي إلى ضمان المحافظة على مستوى عالي من الأداء في العملية التعليمية، وتطوير البرامج التعليمية الحالية لترقى إلى مستوى الطموحات والغايات المنشودة، وتوفير المناخ التعليمي الداعم للإبداع والتميز والابتكار، وتسخير التكنولوجيا وتقنية المعلومات والاتصالات لتعزيز العملية التعليمية. "واستجابة لتلك التطورات فإن هناك من أدرك فكراً وبرهن عملاً أن الحياة والبقاء في تلك البيئة يتطلب أساليب جديدة ترتكز على الفكر الإداري الاستراتيجي وضرورة أن يكون لكل منشأة إستراتيجيتها التنافسية. وفي السياق نفسه فقد تبين أن الجودة بمفهومها الشامل والكلي هي أحد المفاتيح المهمّة للنجاح في تنفيذ أي إستراتيجية تتبناها أي منظمة، وسرعان ما امتد مفهوم الجودة واتّسع بحيث لم يعد يقتصر على عملية إنتاج السلع، ولكن يشمل أيضاً عملية تقديم الخدمات، وهكذا فمع تزايد الاهتمام بالتعليم المحاسبي لتعليم محاسب يستطيع مواجهة تلك البيئة شديدة الديناميكية، فقد برزت أيضاً قضية جودة التعليم المحاسبي ووسائل وأساليب تحسينه" (عبدالكريم، 2007). حيث تُعدّ عملية تطوير التعليم المحاسبي من الأولويات التي تهتم بها الدول النامية وتلك الساعية إلى اللحاق بركب التنمية، وتُعدّ عملية التقويم البنية الأولى في سلسلة الإجراءات التطويرية حتى تعتمد عملية التطوير على أساس متين تنطلق منه نحو تحقيق أهدافها.

ولاشك أن هناك معايير ومتطلبات واضحة لجودة العملية التعليمية والتي يجب أن تستخدم في عملية التقويم منها ما يتعلق بالمدرس ومنها ما يتعلق بالطالب وكذلك بالمنهاج واللوائح والنظم التعليمية وإدارة المؤسسة والمرافق الخدمية المختلفة.

فتحقيق الجودة والحصول على الاعتماد البرامجي (الأكاديمي) أمر ليس بالسهل ولا يتأتى بجهد يبذل خلال بضعة أسابيع أو أشهر أو حتى أكثر من ذلك وإنما هو مشوار من العمل المنظم الذي يراعى فيه ضمان سير العملية التعليمية بالبرنامج بالشكل السليم ووفقاً للإجراءات العلمية الصحيحة.

ومن خلال استقراء واقع المؤسسات التعليمية في ليبيا ومشاركة الباحث في العديد من فرق الزيارات الاستطلاعية للجامعات الليبية الحكومية وكذلك فرق التدقيق لبعض الجامعات الخاصة بغرض منحها الاعتماد المؤسسي والبرامجي عن طريق المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية ومن خلال الاطلاع على التقارير ذات العلاقة والمتاحة لدى هذا المركز، اتضح للباحث أن هناك فجوة كبيرة بين واقع مؤسسات التعليم العالي (دراسات جامعية أو دراسات عليا) وبين متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي الصادرة عن المركز.

لذلك فإن مشكلة الدراسة تتمثل في أن عدم توافر تلك المتطلبات في برامج الدراسات العليا في أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية سوف يؤدي بالتبعية إلى أن مخرجات تلك الأقسام ستفتقر إلى أدنى مستويات الجودة، الأمر الذي سوف يترك آثاره على مستوى التنمية بالبلد.

عليه، ومن خلال العرض السابق يمكن صياغة المشكلة محل الدراسة في التساؤل التالي:

– ما مدى توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي ببرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة–جامعة الزاوية؟.

وحتى يمكن الإجابة عن هذا التساؤل فإن الأمر تطلب صـــياغة التـــساؤلات الفرعية التالية:

1- ما مدى توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي الخاصة بمواصفات البرنامج التعليمي في برنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة-جامعة الزاوية؟.

2- ما مدى توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي الخاصـــة بـــاللوائح والـــنظم التعليمية في برنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة-جامعة الزاوية؟.

3- ما مدى توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي الخاصة بالمصادر والتقنيـــات التدريسية في برنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة-جامعة الزاوية؟.

4- ما مدى توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي الخاصة بالإدارة الأكاديميـــة في برنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة-جامعة الزاوية؟.

5- ما مدى توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي الخاصـــة بـــضمان الجـــودة والتحسين المستمر في برنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة-جامعة الزاوية؟.

هدف الدراسة:

إن الهدف الرئيس لهذه الدراسة يكمن في معرفة مدى توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي في برنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة بجامعة الزاوية. وذلك باستخدام أنموذج التقويم البرامجي لتدقيق جودة واعتمـــاد بـــرامج الدراســـات العليـــا الصادر عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها مما يلي:

1- أن معرفة مدى توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراســـات العليا بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية من شـــأنه أن يقـــدم مؤشـــراً علـــى نوعيـــة مخرجات هذه البرامج والتي من دون شك لها تأثيرها في مستوى أداء مهنة المحاسبة

في البيئة الليبية. ويؤمل أن يستفيد من نتائج هذه الدراسة القائمين على برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية من خلال التركيز على نقاط القوة ودعمها ونقاط الضعف التي تحتاج إلى علاج وتطوير بما يكفل لطلبة الدراسات العليا إعداداً يتفق ومتطلبات الجودة والعمل الأكاديمي البحثي بمفهومه الحديث.

2- حداثة (أو عدم وجود) الدراسات التي تتناول بالبحث والتحليل موضوع متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية، يضفي على هذه الدراسة أهميتها ويجعل منها -إلى حد علم الباحث- الأولى التي تتناول هذا الموضوع بعد قيام المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية بإصدار معايير الجودة الخاصة ببرامج الدراسات العليا خلال عام 2012.

3- إنَّ الباحث استخدم أنموذج التقويم البرامجي لتدقيق جودة واعتماد برامج الدراسات العليا والصادر عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية والذي قام المركز بتطويره خلال سنة 2012، الأمر الذي يزيد من أهمية هذه الدراسة كونها تستخدم متطلبات ومعايير متطورة ومحددة من قبل الجهة المسؤولة قانوناً عن ضمان جودة المؤسسات التعليمية والتدريبية (المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية) والمنشئة بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (164) لسنة 2006.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة بشكل أساسي على الدراسة الميدانية في تحقيق هدفها الرئيس وذلك من خلال تجميع وتحليل البيانات والمعلومات التي تتطلبها طبيعة الدراسة. حيث تم جمع تلك البيانات باستخدام أنموذج التقويم البرامجي لتدقيق جودة واعتماد برامج الدراسات العليا والصادر عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد

المؤسسات التعليمية والتدريبية. واتّبع الباحث منهج دراسة الحالة الذي يتـيح فرصـة التركيز على ظاهرة معينة عن طريق دراستها من جميع الجوانـب والتعمـق فيهـا وتحليل كل جزئياتها وذلك من خلال اختيار برنامج الدراسات العليا بقـسم المحاسـبة بكلية الاقتصاد بجامعة الزاوية كحالة دراسية.

ودراسة الحالة هي تلك الدراسة التي تركز على حالة واحدة قائمـة بـذاتها تتعلق بفرد أو جماعة أو شركة، وذلك من خلال جمع البيانـات والمعلومـات عـن الوضع الراهن للحالة والرجوع إلى الأوضاع السابقة لها، والتعرف على كافة العوامل المؤثرة فيها، بحيث يؤخذ بالاعتبار التفاعل القائم بين كافة الأمور المؤثرة على الحالة موضع الدراسة. بالرغم من انتقاد البعض لهذا المنهج فيما يتعلق بعدم إمكانية تعمـيم النتائج على حالات أخرى أو مجتمع أكثر اتساعاً إلا بقدر تعلق الأمر بمدى انطباقـه وتماثل هذه الحالة على الحالات الأخرى (الرفاعي، 2007).

وتمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وذلك لوصف وبيـان الظاهرة المراد دراستها كما توجد في الواقع، والباحث في هذا المنهج يتناول دراسـة أدوات وظواهر وممارسات قائمة وموجودة ومتاحة للدراسة والقياس كما هـي، دون تدخل الباحث في مجرياتها، ويستطيع أن يتفاعل معها فيصفها ويحللها بشكل علمـي وموضوعي، وبالتالي فإن هذا المنهج يعد من أنسب المناهج لطبيعة المـشكلة محـل الدراسة (جون ويست، 1980، دويـدار، 1995، الآغـا، 1997 ، مقـداد، الفـرا، 2004). ويتضمن المنهج المتبع في هذه الدراسة خطوتين، شـملت الأولـى مـسحاً مكتبياً لمراجعة واستقصاء أدبيات الدراسة والمتمثلة في الكتب والمقـالات والبحـوث والرسائل العلمية. في حين تم في الخطوة الثانية إجراء دراسة ميدانية بهـدف جمـع البيانات اللازمة للإجابة عن تساؤلات الدراسة.

مجتمع الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة فإن مجتمع الدراسة تمثل في المسؤولين عن برنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة الزاوية وعدد من أعضاء هيأة التدريس بالقسم وبعض الموظفين المكلفين بالإشراف على خدمات الدعم التعليمية مثل المكتبة ومعامل الحاسوب والمرافق الأخرى التابعة للبرنامج والتي تقدم خدماتها للطلبة وأعضاء هيأة التدريس.

حدود الدراسة ونطاقها:

تقتصر نتائج الدراسة على برنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة بجامعة الزاوية وذلك عن الفترة الزمنية التي أجريت فيها والممتدة من 2013/08/27 إلى 2013/09/30. حيث تمثل الواقع الموجود في هذه الفترة ولا تأخذ في الحسبان أي تغيرات قد تحدث لاحقاً في البرنامج بعد تاريخ الدراسة الميدانية، حيث تعرض الدراسة جميع الاستنتاجات والملاحظات التي توصل إليها الباحث بناءً على الوثائق والأدلة المادية المقدمة من إدارة البرنامج، إضافة إلى المعلومات التي توافرت للباحث في أثناء الزيارات والمقابلات المختلفة التي أجريت، والمتعلقة بالمحاور الواردة في دليل أنموذج التقويم البرامجي لتدقيق جودة واعتماد برامج الدراسات العليا الصادر عن المركز، ومن ناحيته قام الباحث باتخاذ جميع المساعي من أجل الوصول إلى الفهم الشامل لوضع البرنامج والحصول على الأدلة والإثباتات اللازمة بمهنية وجدية وحيادية.

الإطار النظري للدراسة

الجودة ومتطلبات الاعتماد الأكاديمي

مفهوم الجودة وعلاقته بمؤسسات التعليم العالي:

تُعدّ الجودة على مستوى التعليم من التحديات الكبيرة التي تواجه الكثير من الدول والتي تهدف إلى الرفع من مستوى التعليم والتعلم مع التركيز على الكفاية النوعية للطلاب وتزويدهم بالمهارات اللازمة وتطوير مواهبهم وقدراتهم واستعداداتهم للمساهمة في بناء الاقتصاد المبني على المعرفة. حيث يعرف أحمد درياس الجودة بأنها " أسلوب تطوير شامل ومستمر في الأداء يشمل كافة مجالات العمل التعليمي، فهي عملية إدارية تحقق أهداف كل من سوق العمل والطلاب، أي أنها تشمل جميع وظائف ونشاطات المؤسسة التعليمية ليس فقط في إنتاج الخدمة ولكن في توصيلها، الأمر الذي ينطوي حتما على تحقيق رضا الطلاب وزيادة ثقتهم، وتحسين مركز المؤسسة التعليمية محلياً وعالمياً" (نقلاً عن البرق، 2010، ص:3).

فالجودة تعني "الدقة والإتقان وتحسين الأداء وتطوير معارف الطلاب ومدى النجاح في تحقيق الأهداف التعليمية" (البحيري، 2005، ص:208).

وفلسفة الجودة في التعليم بحسب وجهة نظر الجديد (2010، ص:4) "قائمة على حقيقة مفادها أن الطالب لا يعد في الأصل هو المنتج العائد، وإنما المنتج العائد هو ما يكتسبه الطالب من خلال عملية التعلم من معارف ومهارات تعمل على التنمية الذاتية لديه".

ولعل النقد المستمر من انخفاض مستويات الجودة في مخرجات التعليم، ودخول ألفية جديدة ذات تحديات صعبة كالعولمة وثورة المعلومات والاتصالات، والتي تتطلب إعداد وتوفير الكوادر ذات المهارة والفعالية العالية، قد أدى إلى زيادة الاهتمام العالمي بجودة التعليم في النظم التعليمية بصفة عامة. حيث يُعدّ مدخل الجودة

من المداخل الحديثة والتي تهدف لتحقيق جودة مخرجات التعليم من خلال وضع معايير قياسية مناسبة تتوافق ومتطلبات السوق، وبالتالي فهي مدخل لتضييق فجوة الاختلافات بين مخرجات التعليم ومتطلبات ممارسة المهنة. ومن ثم فإن ذلك تطلب وجود مراكز لإدارة الجودة الشاملة بالجامعات والتي تعني بتطوير جميع جوانب العمل الإداري والأكاديمي على مستوى المؤسسة التعليمية (الماقوري و موسى، 2007).

ولا معنى للجودة في التعليم ما لم تكن شاملة حيث يرتبط مفهوم الجودة أساساً بعمليات بنائية عديدة تهدف إلى تحسين المنتج النهائي المعتمد على العديد من المدخلات المشاركة في إنتاجه، وما لم تتصف تلك المدخلات والعمليات بالجودة فلا يمكن تحقيق جودة المخرجات (سكر، 2007).

فمن خلال تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي يمكن تحديد مدى جودة المؤسسة التعليمية ومخرجاتها، وخطط التطوير اللازمة لتحقيق أهدافها. حيث تعرف الجودة الشاملة في التعليم بأنها "أنموذج إداري شامل ومتطور يعتمد على ترسيخ ثقافة التميز في الأداء والتحسين المستمر لدى جميع العاملين في المؤسسة التعليمية، والتوظيف الأنسب للموارد المتاحة بهدف الحصول على مخرجات تعليمية مبدعة وذات قدرة عالية على الإنتاج"(العجمي، ب.ت، ص142).

ويعرف Blackmore (2004, P:128) إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي على أنها "إرشاد كافة المستويات الإدارية والأكاديمية في التعليم العالي لرفع مستوى الأداء بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل وذلك من خلال تحسين الجودة المقدمة للطلاب بهدف إعداد طالب على أعلى مستوى من الكفاية".

فالجودة الشاملة تعمل على تطوير جميع جوانب العمل الإداري والأكاديمي على مستوى المؤسسة التعليمية ولكي يتم ذلك فلابد من مشاركة جميع العاملين بها

من طلبة وأساتذة وموظفين وإداريين. ولابد من استمرار الجهود المبذولة مـــن أجـــل تحقيق الجودة مادامت المؤسسة قائمة وتحقق أهدافها. فالجودة عملية طويلـــة الأمـــد تتضمن خطوات ومراحل يجب أن تحددها المؤسسة التعليمية بـــشكل جيـــد وتراقـــب تنفيذها باستمرار من خلال مكتب إدارة الجودة بالمؤسسة. ويؤكد على ذلـــك (أمـــين وآخرون، 2006) بقولهم أن تحقيق مستوى متميز لجودة التعليم الجامعي لا يمكن أن يتحقق إلا بتظافر جهود جميع العاملين في الجامعة، ومشاركة فاعلة من جانب الطلبة والخريجين وسوق العمل والمجتمع، كما أن الجامعة بكادرهـــا الإداري والأكـــاديمي تلعب الدور الفاعل والأكبر في تحقيق معادلة جودة التعليم العالي وبالتـــالي يجـــب أن تتظافر جهود جميع العاملين في المؤسسة التعليمية من أجل تحقيق جودة التعليم.

كما يؤكد على ذلك أيضاً الجمل (2001، ص:21) بقوله: "إنّ الجودة الشاملة جهدٌ متواصلٌ من أجل التطوير وليس درجة محددة للامتياز، والجودة الشاملة لا تقف عند مستوى من التمكن والإتقان، وإنما هي جهود للتحسين والتطوير بـــشكل مـــستمر مهما بلغت كفاية وفاعلية الأداء، حيث تسهم معايير الجودة الشاملة في التغلـــب علـــى مشكلات العملية التعليمية، كما تتيح للمعلم مرونة اتخاذ القرارات والإعـــداد المهنـــي والأكاديمي المستمر أثناء الخدمة".

و تُعدّ الجودة الشاملة لغة مشتركة بين جميع إدارات وأقسام وأفراد المؤسسة ترتقي بالتواصل الهادف والتفاعل بين تلك الأطراف (حسين، 2008).

ولتحقيق الجودة في المجال التعليمي لا بد من نشر ثقافة الجودة لـــدى جميـــع العاملين في المؤسسات التعليمية من خلال إقامة دورات تدريبية من بعض الخبراء في هذا المجال، حيث إنَّ ثقافة الجودة وبرامجها تؤدي إلى اشتراك كل المسئولين في إدارة المؤسسة التعليمية والطالب وأعضاء هيأة التدريس ليصبحوا جزءاً من برنامج ثقافـــة الجودة وبالتالي فالجودة تعنى القوة الدافعة المطلوبة لدفع نظام التعليم الجامعي بـــشكل

فعال ليحقق أهدافه ورسالته المنوط به من المجتمع والأطراف العديدة ذات الاهتمام بالتعليم الجامعي (البرق،2010).

وفي علاقة الجودة بالتعليم المحاسبي، يرى عبدالكريم (2007) أن تحسين جودة التعليم المحاسبي يتطلب اتّباع مدخل التحسين المستمر والذي يقضي بمراجعة وإعادة النظر في جميع عناصر عملية التعليم المحاسبي.

وفي هذا السياق أيضاً يرى عشوش (2000) أن الجهود اللازمة لتحسين التعليم المحاسبي تتطلب الأخذ بالاعتبار العناصر الرئيسة للتعليم المحاسبي وهي: أعضاء هيأة التدريس، المناهج التعليمية، الإدارة التعليمية، الطلبة، الخريجون، وما يتطلبه من متابعة وتقويم وتحديث بعضها.

وفي إطار التأكيد على الاهتمام بجودة التعليم المحاسبي يشير هادي (1999) إلى أنه لكي نواكب التطور ونساير الدول المتقدمة في مجال المحاسبة يجب إعداد برامج لتدريب الطلاب الخريجين وأعضاء هيأة التدريس والممارسين لتطوير كفاية أدائهم ورفع مستوى التدريب في الجامعات، إضافة إلى ضرورة تعديل البرامج التدريسية في الجامعات الأردنية بما يتوافق مع البرامج العالمية في الدول المتقدمة.

معايير ومتطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا في ليبيا:

يتفق معظم المهتمين بقضايا التعليم العالي على ضرورة إيجاد آلية واضحة لعملية تقويم مسار مؤسسات التعليم العالي، وكل ما يتعلق بدور الجامعات ورسالتها، لمعرفة جوانب قوتها وضعفها، والتعرف على فرص تطويرها سواء أكان ذلك على مستوى الجامعة الواحدة أم على مستوى إدارة التعليم العالي وصنع السياسات التعليمية، وهذا يستدعي من الدول وضع معايير للترخيص والاعتماد تراعي جودة التعليم (ربيع، 2006).

ومن أجل ضبط وضمان الجودة اتفق على أن تخـضع المؤسـسات الجامعيـة لعمليات التقويم والاعتماد وبشكل مستمر وذلك للتأكـد مـن حـسن سـيرها وتطورهـا ومواءمتها للمتغيرات (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2000، ص ص: 1-5).

"فالاعتماد هو مكانة أكاديمية أو وضع أكاديمي علمي يمنح للمؤسسة التعليمية أو البرنامج الأكاديمي مقابل استيفاء المؤسسة لمعايير جودة التعليم المقدم وفق ما يتفق عليـه مع مؤسسات التقويم (الاعتماد) التربوية". (الزيادات، و مجيد، 2008، ص:271).

ويعرف حسين (2005، ص:171) الاعتماد بأنـه "بيـان رسـمي منـشور يتضمن بعض معايير الجودة الخاصة بالمؤسسة أو البرامج التعليمية بها، ويتبع عملية التقويم التي تستند على بعض المعايير المتفق عليها".

كما يعرف الاعتماد الأكاديمي بأنه "شهادة تمنح لمؤسسة تعليم عـال تـؤمن معايير محددة لجودة التعليم". (سركيس، 2005، ص:24).

مما سبق يتضح أن الاعتماد يشير إلى الاعتراف بالمؤسسة التعليمية من قبـل الغير في ضوء تحقيق متطلبات ذلك الاعتراف، أي أنه آلية لصبغ الشرعية على الجهة طالبة الاعتماد من الجهة المسؤولة عن منح الاعتماد والهدف الأساسي من هذه العمليـة هو طمأنة الرأي العام بأن هذه البرامج على مستوى من الإعداد الأكـاديمي والتنظـيم الإداري والجاهزية من حيث البنية التحتية والوسائل التعليمية والمرافق، ما يمكنها مـن تزويد سوق العمل بالموارد البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً لمزاولة المهنة بنجاح.

ويوجد نوعان من الاعتماد في نطـاق التعلـيم الجـامعي همـا: الاعتمـاد المؤسسي، والاعتماد البرامجي (التخصصي)، ويقصد بالاعتماد المؤسـسي اعتمـاد المؤسسة ككل وفقاً لمعايير محددة حول كفاية المرافق والمصادر ويشمل ذلك العاملين بالمؤسسة وتوفير الخدمات الأكاديمية والطلابية المساندة والمناهج، ومستويات إنجـاز الطلاب والهيئة الأكاديمية وغيرها من مكونات المؤسسة التعليميـة. أمـا الاعتمـاد

البرامجي فيقصد به تقويم البرامج بمؤسسة ما والتأكد من جودة هذه البرامج ومدى تناسبها لمستوى الشهادة الممنوحة (عبدالباقي وآخرون، 2008).

ونتيجة للدعوات المتعددة التي تطالب بتطبيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي، والحاجة الملحة لإيجاد آلية واضحة لتقويمها، لمعرفة نقاط القوة فيها وفرص تطويرها ونقاط الضعف وكيفية معالجتها، فقد ظهر الاتجاه لدى كثير من دول العالم مثل أمريكا وبريطانيا وفرنسا وروسيا واليابان وجنوب أفريقيا واستراليا وماليزيا وغيرها إلى إنشاء مؤسسات لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم لتقوم بعمليات التقويم الخارجي، وتصدر تقاريرها حول جودة مؤسسات التعليم العالي فيها، معتمدة على معايير للأداء توضع مسبقاً. وعادة ما يسبق التقويم الخارجي تقويماً داخلياً تقوم به مؤسسات التعليم العالي نفسها بغرض تقويم أدائها، ولكي تكون مستعدة لعمليات التقويم الخارجي (جاد الله، شكر، 2007).

وفي هذا الصدد فقد أدركت ليبيا الدور المهم والحيوي لمنظومة التعليم في التنمية الشاملة، كما أنها وعت التحديات المحلية والعالمية التي تواجهها، وأهمية تطوير جودة المنظومة من خلال الأخذ بمنهجيات واتّباع آليات ضمان الجودة والاعتماد، لذا تم إنشاء مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (164) لسنة 2006. حيث تم تعديل اسم المركز ليصبح "المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية" وذلك بموجب قانون التعليم رقم (18) لسنة 2010 (الخطة الإستراتيجية للمركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، 2012). ويتمتع المركز بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، وهو الجهة المخولة قانوناً بتطوير ومتابعة شؤون ضمان الجودة والاعتماد في المؤسسات التعليمية والتدريبية في ليبيا.

ارتبط المركز ببعض المنظمات الدولية المهتمة بضمان الجودة، ويُعدّ المركز عضواً في الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي والاعتماد (وهي منظمة غير حكومية لا تستهدف الربح تم إنشاؤها عام 2007 بدعم من البنك الدولي واليونسكو والمجلس الثقافي البريطاني) وكذلك الشبكة الدولية لضمان الجودة والمجلس العربي لضمان الجودة والتابع لاتحاد الجامعات العربية. حيث يشارك المركز في ورش العمل التي تقيمها تلك المنظمات كما يسجل المركز حضوره في الاجتماعات الدورية التي تعقدها تلك المنظمات من أجل الوقوف على آخر التطورات في مجال الجودة.

"ويسعى المركز إلى تطبيق وتطوير نظام شامل للتقويم وضمان الجودة والاعتماد بالمؤسسات التعليمية والتدريبية في ليبيا من أجل تطويرها للوصول إلى أعلى مستويات الجودة والكفاية والتميز بما يمكنها من الارتقاء بمستوى الخريجين والأنشطة البحثية والمعرفية للمساهمة في تحقيق أهداف ومتطلبات التنمية والمنافسة في أسواق العمل المحلية والإقليمية والدولية" (المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، التقرير النهائي لسنة 2012، ص:6).

وفي هذا الإطار قام المركز بإعداد وتطوير أدلة ونماذج تتضمن وصفاً لأهم المتطلبات والمعايير المتعلقة بالممارسات الجيدة بمؤسسات التعليم العالي، والتي تستخدم عند إجراء التقويم المؤسسي والبرامجي لتدقيق جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي. ونظراً للسمات العامة للأنشطة والعمليات والوظائف التي يتكون منها برنامج الدراسات العليا، فإن الأمر تطلب وجود أنموذج خاص يتضمن المعايير والمتطلبات التي تتلاءم مع تلك السمات، حيث قام المركز بإعداد أنموذج التقويم البرامجي لتدقيق جودة واعتماد برامج الدراسات العليا، والذي استخدم في هذه الدراسة كوسيلة أساسية لجمع البيانات الضرورية. وفيما يلي عرض مختصر لأهم المعايير والمتطلبات التي

يتضمنها هذا الأنموذج (أنموذج التقويم البرامجي لتدقيق جودة واعتماد برامج الدراسات العليا –المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية–، 2012، ص ص: 30–31). حيث قسمت محاور التدقيق البرامجي للدراسات العليا بناءً على السمات العامة للأنشطة والعمليات والوظائف التي يتكون منها برنامج الدراسات العليا، وهذا التقسيم قصد منه مساعدة القائمين على البرنامج في إعداد دراستهم الذاتية، وكذلك مساعدة المدققين عند القيام بعملية التدقيق، حيث تعتمد عملية تدقيق برامج الدراسات العليا على خمسة محاور رئيسة، كل محور قُسم إلى عدد من الأبعاد، وكل منها قسم إلى عدد من البنود، على النحو التالي:

المحور الأول: مواصفات البرنامج التعليمي:

قسم هذا المحور إلى أربعة أبعاد رئيسة وهي: الرؤية والرسالة والأهداف والتخطيط، المعايير الأكاديمية، المنهاج، المخرجات. فلكل برنامج تعليمي رؤية تعبر عن التطلعات البعيدة المدى للقائمين عليه، كما يتطلب التخطيط والتطوير الفعال، وأن يكون لدى برنامج الدراسات العليا صيغة أو عبارة رسالة موجزة وواضحة، تعبر في أسطر قليلة عن الرسالة الرئيسة للبرنامج، حيث يمكن استخدامها كدليل للتخطيط والتطوير. كما يجب ربط الأهداف والغايات برسالة المؤسسة، لتكون الأهداف محددة واضحة وقابلة للقياس والتطوير، وأن تتضمن مستويات الأداء المطلوب الوصول إليها مع تحديد المدة اللازمة لذلك. كما يجب أن يحتوي هذا المحور على مكونات البرنامج من مقررات، والذي يتضمن توصيفاً تفصيلياً لتلك المقررات، وأن يتضمن تقارير المقررات التي تبين أن جميع المقررات في البرنامج تسهم بفاعلية في عمليتي التعليم والتعلم المطلوبتين في البرنامج بطريقة تكاملية.

المحور الثاني: اللوائح والنظم التعليمية:

قُسم هذا المحور إلى بعدين رئيسيين وهما: لوائح ونظـم تعليميـة خاصـة بالطلبة، لوائح خاصة بأعضاء هيأة التدريس. حيث يجب أن يؤكد برنامج الدراسـات العليا على أن الأنظمة الداخلية والأدلة الإجرائية تبين فاعلية تلك الأنظمة والإجـراءات في التعامل مع قضايا العمل الأساسية داخل المؤسسة التعليمية شاملةً اللوائح العامة التي تخص الطلاب، وأعضاء هيأة التدريس، والموظفين، والمـلاك الـوظيفي، والفنـي، والعلمي. كما يجب على إدارة البرنامج أن تبرهن على أن اللوائح والأنظمـة معتمـدة وواضحة و مفعّلة و في متناول جميع المستفيدين.

المحور الثالث: المصادر والتقنيات التدريسية:

قُسم هذا المحور إلى ثلاثة أبعاد رئيسة وهـي: هيـأة التـدريس والكـوادر المساندة، خدمات الدعم التعليمية، المرافق. ويهتم هذا المحور بكل مـا يحتـاج إليـه برنامج الدراسات العليا من متطلبات شاملة لأعضاء هيأة التدريس، وخـدمات الـدعم التعليمية والمرافق. ففيما يخص أعضاء هيأة التدريس يجب أن تبرهن إدارة البرنامج أن أعضاء هيأة التدريس ذوو مستويات من المعرفة والمهارة تتناسب مع البـرامج التـي سيتولون تدريسها، كما يجب أن تكون هناك سياسات لتطوير أداء عضو هيأة التدريس. ولا يعني تقويم مؤهلات وخبرات أعضاء هيأة التدريس التحقق من أن لديهم مـؤهلات بالمستوى المطلوب وحسب، بل يعني التحقق مما إذا كانت لديهم المعرفة والمهارة التي تتناسب مع المقررات التي سيتولون تدريسها أم لا. أما فيما يخـص خـدمات الـدعم التعليمية فيجب على إدارة البرنامج تقديم الأدلة والبراهين علـى أن خـدمات الـدعم التعليمية تتضمن مجالات متعددة، منها المكتبات والترتيبات التي تكفل الوصول للمراجع الإلكترونية وغيرها من المواد، تبعاً لاحتياجات البرامج التي تقدمها وبالكمية الكافيـة. وكذلك يجب أن توفر مرافق المؤسسة التعليمية بيئة صحية، آمنـة، وجذابـة، للطلبـة

وأعضاء هيأة التدريس وجميع العاملين في المؤسسة التعليمية، على أن تتطابق مع شروط ومتطلبات التعليم والتعلم.

المحور الرابع: الإدارة الأكاديمية:

قُسم هذا المحور إلى بعدين رئيسين وهما: التنظيم الإداري، التوثيق والمعلومات والنشر. ويختص هذا المحور بالتدقيق على الإدارة والتوثيق والمعلومات والنشر والتأكد من وجود هيكل تنظيمي مناسب معتمد ومعلن لإدارة البرنامج، ونظام شامل لدى البرنامج لحفظ ملفات الطلاب وأعضاء هيأة التدريس، يحتوي على جميع المستندات الشخصية والإدارية والأكاديمية، والأدلة المنشورة لكل أعضاء هيأة التدريس والطلاب. وفي هذا السياق لابد من تقديم المستندات التي تثبت فاعلية الأنظمة المتعلقة بالإدارة ومدى اتّباع الممارسات الجيدة بالخصوص. كما يجب إثبات أن الأنظمة الإدارية يتم تقويمها وتطويرها بصفة دورية ومنتظمة بناءً على براهين وأدلة حقيقية، كما ينبغي أن تكون التفسيرات مُعزّزة بالآراء المستقلة فضلاً عن ضرورة تلاؤمها مع رسالة المؤسسة التعليمية.

المحور الخامس: ضمان الجودة والتحسين المستمر:

قُسم هذا المحور إلى سبعة أبعاد رئيسة وهي: جودة البرنامج، أعضاء هيأة التدريس، الطلاب، المنهاج، خدمات الدعم التعليمية، اللوائح والإجراءات، المخرجات. و يختص هذا المحور بالتدقيق على فاعلية الآليات المستخدمة في تقويم الأداء البرامجي والنتائج التي تحصل عليها. كما يجب على المؤسسة تقديم البراهين على أن تحسين جودة البرنامج جزء من عمليات التخطيط التي تقوم بها المؤسسة التعليمية بشكل دوري، في دورة دائمة من التخطيط، والتنفيذ، والتقويم، والمراجعة. وينبغي للمؤسسة إثبات أن متابعة الأداء جزء من النظام، وأنه يُحدّث بشكل دوري على مكونات البرنامج في الأقل

مرة واحدة كل سنة، مع مراجعة شاملة للبرامج ونشاطاته عموماً مرة واحدة في الأقـل كل أربع سنوات.

الدراسة الميدانية:

اعتمدت الدراسة بشكل كبير على الجانب الميداني في تحقيق أهدافها، وذلـك من خلال تجميع وتحليل البيانات والمعلومات المطلوبـة، حيـث اشـتملت الدراسـة الميدانية على مرحلتين رئيستين يمكن عرضهما على النحو التالي:

المرحلة الأولى: جمع البيانات:

تم في هذه المرحلة الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة وذلـك مـن خلال المقابلات الشخصية التي أجراها الباحث مع المسؤولين عن برنامج الدراسـات العليا بقسم المحاسبة وعدد من أعضاء هيأة التدريس بالبرنـامج وبعـض المـوظفين المكلفين بالإشراف على خدمات الدعم التعليمية والمرافق التابعـة للبرنـامج، حيـث استخدم الباحث الاسئلة الواردة بأنموذج التقويم البرامجي لتدقيق جودة واعتماد برامج الدراسات العليا الصادر عن المركز الوطني لـضمان جـودة واعتمـاد المؤسـسات التعليمية والتدريبية. وكذلك المعاينة الميدانية للتحقق من بعض الممارسات التـي تـتم بالبرنامج.

المرحلة الثانية: عرض البيانات وتحليلها:

في هذه المرحلة تم عرض البيانات وتحليلها التي تم الحـصول عليهـا فـي المرحلة الأولى وذلك على النحو المبين في أدناه، حيث تمت عملية التحليل وفق الآلية المحددة من قبل المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية والموضحة في أنموذج التقويم البرامجي لتدقيق جودة واعتماد برامج الدراسات العليا. حيث تم تخصيص عدد 3000 درجة لمحاور التدقيق الخمسة. خصص 900 درجـة منها للمحور الأول، و600 درجة للمحور الثاني، و600 درجة للمحور الثالث، و600

درجة للمحور الرابع، و300 درجة للمحور الخامس. بعد ذلك يتم توزيع الدرجة المخصصة للمحور على عدد أبعاد المحور، فمثلاً المحور الأوّل خصص له 900 درجة قسمت بالتساوي على أبعاد المحور وعددها 4 بذلك تصبح الدرجة المخصصة لكل بعد هي 225 درجة، وحيث إنَّ كل بعد يتضمن عدد من الفقرات فيتم توزيع درجة البعد على عدد الفقرات. فالبعد الأوّل مثلاً يتكون من 5 فقرات وبالتالي تكون الدرجة المخصصة لكل فقرة هي 45 درجة والتي تقسم على حسب طبيعة الإجابة، فإذا كانت الإجابة بنعم أو لا تكون الدرجة المتحصل عليها إما 45 درجة في حالة الإجابة بنعم و صفر في حالة الإجابة بلا. أما إذا كانت الإجابة وفقاً للمقياس الرباعي والتي تتدرج من 1 إلى 4، ففي هذه الحالة تقسم 45 درجة على 4 بحيث تكون الدرجة المتحصل عليها بحسب مستوى الإجابة (أي درجة توافر متطلب الجودة).

وهكذا تتبع نفس الآلية لباقي الأبعاد وفي النهاية نجمع الدرجات المتحصل عليها في كل الأبعاد والتي تمثل الدرجة المتحصل عليها في المحور، وبقسمة هذه الدرجة على الدرجة المخصصة للمحور نحصل على النسبة المئوية للمحور. فإذا كانت النسبة المئوية أقل من النسبة المحددة من المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية وهي 55% في حالة الاعتماد البرامجي المبدئي و65% في حالة الاعتماد البرامجي النهائي تكون النتيجة هي عدم توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي لذلك المحور. وهكذا تطبق نفس الآلية على باقي المحاور، وبعد توضيح آلية تحليل البيانات يتم فيما يلي عرض تفاصيل عملية التحليل:

أوّلاً: تحليل البيانات المتعلقة بالمحور الأول (مواصفات البرنامج التعليمي):

من خلال الإجابات التي تم الحصول عليها والمتعلقة بمحور مواصفات البرنامج التعليمي، يمكن القول بأن هناك عدداً من نقاط القوة تتمثل في توافر بعض

متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي بالبرنامج، وعدد من نقاط الضعف متمثلـــة فـــي عدم توافر بعض تلك المتطلبات، يمكن إيضاحها في الجدول التالي.

الجدول رقم (1)

مواصفات البرنامج التعليمي

البعد	ت	البنـــــــــد	النتيجة: نعم 1	2	3	4	لا	الدرجة المخصصة للبعد	الدرجة المخصصة للفقرة	الدرجة المتحصل عليها وفقاً للإجابة
الرؤية والرسالة والأهداف والتخطيط	1-1	هل توجد رؤية معتمدة ومعلنة للبرنامج؟					/	225	45	0
	2-1	هل توجد رسالة معتمدة ومعلنة للبرنامج؟					/		45	0
	3-1	هل توجد أهداف معتمدة ومعلنة للبرنامج؟					/		45	0
	4-1	هل تتم مشاركة عناصر العملية التعليمية في وضع أهداف البرنامج؟					/		45	0
	5-1	هل يتم التخطيط الاستراتيجي للبرنامج بناء علـــى رسالة البرنامج التعليمي؟					/		45	0
المعايير الأكاديمية	6-1	هل يتم تبني معايير أكاديمية محددة فـــي تـــصميم البرنامج التعليمي؟					/	225	45	0
	7-1	هل تتوافق المعايير الأكاديمية المطبقة مع أهـــداف البرنامج؟					/		45	0
	8-1	هل يلتزم البرنامج بتطبيق هذه المعايير؟					/		45	0
	9-1	هل لدى البرنامج أولويات للبحث العلمي؟			/				45	33.75
	10-1	هل توجد معايير في اختيار الموضوعات البحثيـــة وفقاً لأولويات البحث العلمي؟			/				45	33.75

المنهاج	1-11	هل يتم تصميم المنهج الدراسي وفقاً لرسالة البرنامج وأهدافه المعلنة؟			/	225	22.5	0
	1-12	هل يوجد توصيف واضح مفصل ومعتمد للبرنامج؟			/		22.5	0
	1-13	هل يوجد توصيف واضح مفصل ومعتمد لكل مقرر دراسي؟		/			22.5	22.5
	1-14	هل يتم تحديد مخرجات البرنامج التعليمي المستهدفة وفقاً لأهداف البرنامج المعلنة؟			/		22.5	0
	1-15	هل يضمن البرنامج تكامل وفاعلية مكوناته من الدروس النظرية والعملية والتدريبية؟		/			22.5	16.875
	1-16	هل توجد مصفوفة المعارف والمهارات الاساسية للبرنامج؟			/		22.5	0
	1-17	هل توجد مصفوفة المعارف والمهارات الاساسية للمقررات الدراسية؟			/		22.5	0
	1-18	هل يتم استخدام طرائق وأساليب لعمليتي التعليم والتعلم تتفق وخصوصية البرنامج؟		/			22.5	16.875
	1-19	هل يتم تأمين طرائق وأساليب التعليم والتعلم التفاعلي بين الطلاب وأعضاء هيأة التدريس؟		/			22.5	16.875
	1-20	هل تحتوي طرائق التدريس المتبعة في البرنامج على أساليب فاعلة لتنمية التعلم الذاتي؟		/			22.5	16.875
المخرجات	1-21	هل يتم تحديد مخرجات البرنامج التعليمي المستهدفة بشكل واضح ومفصل طبقاً للاحتياجات الفعلية لسوق العمل؟			/	225	112.5	0
	1-22	هل يتم تحديد مخرجات البرنامج التعليمي المستهدفة بشكل واضح ومفصل طبقاً للتطورات العلمية الحديثة؟		/			112.5	84.375
مجموع درجات المحور الأوّل						900		241.875
النسبة المئوية						%100		%26.875

يشير الجدول رقم (1) إلى أن البرنامج يضع ضمن أولوياته التركيز على البحث العلمي الذي يعتبر محور اهتمام أي برنامج للدراسات العليا. فالطالب يكلف بإعداد عدد من البحوث وأوراق العمل في مختلف المقررات الدراسية التي يدرسها إضافة إلى إعداده رسالة الماجستير. ومن خلال المقابلات الشخصية التي أجريت مع المسؤولين عن البرنامج، يتضح وجود بعض المعايير المستخدمة في اختيار الموضوعات البحثية والتي من أهمها عدم تكرار الموضوع وإمكانية الحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة العملية، إضافة إلى إمكانية إنجاز البحث والانتهاء من إعداده خلال الفترة الزمنية الممنوحة للطالب والمحددة وفقاً للوائح الدراسات العليا المعمول بها. حيث إنّه بناء على أولويات البحث العلمي، فإن إدارة البرنامج تحاول توجيه الطلبة إلى الموضوعات البحثية التي يمكن أن تساهم في حل الكثير من المشاكل التي قد تواجه مؤسسات المجتمع في المجالات ذات العلاقة بالمحاسبة، أو المساهمة في تطوير الأسس النظرية لبعض الموضوعات. ولوحظ أن إدارة البرنامج لا تسمح للطلبة بالتسجيل في الموضوعات المتكررة أو تلك التي قد لا يستفاد منها بشكلٍ أو بآخر.

ومن الممارسات الجيدة التي تم تسجيلها في أثناء المقابلات الشخصية وجـــود توصيف واضح مفصل ومعتمد لكل مقرر من المقررات الدراسية التي يتم تدريـــسها بالبرنامج. الأمر الذي ساهم في وجود تكامل وفاعلية بين مكونـــات البرنـــامج مـــن الدروس النظرية والعملية. كما تفيد الإجابات المتحصل عليها من المـــسؤولين عـــن البرنامج وبعض أعضاء هيأة التدريس المكلفين بتدريس بعض المقـــررات الدراســـية بالبرنامج باستخدام طرائق وأساليب لعمليتي التعليم والتعلم تتفق وخصوصية البرنامج، ومن بين تلك الطرائق والأساليب تكليف الطالب بإعداد ورقة بحثية في موضوع معين من موضوعات المقرر الدراسي وعرضه على باقي الطلبة في إحدى المحاضـــرات،

إضافة إلى إتاحة الفرصة للطلبة في أثناء المحاضرة بالتحاور والنقاش الجماعي البناء وإبداء الرأي في مختلف النقاط والموضوعات التي يتم طرحها، كما تستخدم بعض الأساليب الأخرى مثل تكليف الطالب بتلخيص ورقة بحثية أو رسالة علمية كأسلوب لتدريبه على تلخيص الموضوعات واستخلاص الأفكار والنتائج. إضافة إلى ذلك يقوم بعض الأساتذة بإعطاء أسئلة و تطبيقات عملية للطلبة للبحث عن إجابات لها خارج وقت المحاضرة.

ومن بين الممارسات الايجابية الأخرى التي تم رصدها من خلال الدراسة الميدانية هي حرص المسؤولين على البرنامج على ضرورة وجود توافق وتناغم بين مخرجات البرنامج التعليمي والتطورات العلمية الحديثة، من خلال ملاءمة المقررات والمناهج التعليمية التي يتلقاها الطالب مع آخر التطورات العلمية في مجال المحاسبة.

على الرغم من وجود هذه الممارسات الجيدة بالبرنامج، فإنَّ هناك الكثير من نقاط الضعف التي تم تسجيلها والتي يأتي في مقدمتها غياب المتطلبات الخاصة ببعد الرؤية والرسالة والأهداف والتخطيط. حيث تفيد الإجابات المتحصل عليها عدم وجود رؤية ورسالة وأهداف معتمدة ومعلنة للبرنامج إضافة إلى غياب كامل لأي نوع من أنواع التخطيط الاستراتيجي للبرنامج. ولاشك أن عدم وجود أهداف محددة وواضحة وقابلة للقياس لبرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة، أمر غير مقبول. إذ كيف يمكن لإدارة البرنامج أن تسير بالعملية التعليمية إلى الأمام دون أن يكون هناك أهداف للبرنامج تنسجم مع السياسة العامة للجامعة وتتحدد على ضوءها الخطط الدراسية وتصميم المنهج الدراسي ومخرجات التعلم المطلوبة من حيث المعرفة والفهم، والمهارات الإدراكية والذهنية، والمهارات الخاصة والعامة التي يجب أن يكتسبها الطالب.

ومن بين نقاط الضعف التي تم تسجيلها من خلال الدراسة العملية هي عـــدم اعتماد معايير أكاديمية محددة في تصميم البرنامج التعليمي. إضافة إلى عـــدم إعـــداد المسؤولين عن البرنامج لمصفوفة المعارف والمهارات الاساسية للبرنامج، ومصفوفة المعارف والمهارات الاساسية للمقررات الدراسية.

وفيما يتعلق بمخرجات البرنامج التعليمي المستهدفة فإنه لا يوجـــد مـــا يفيـــد تحديدها بشكل واضح ومفصل طبقاً للاحتياجات الفعلية لسوق العمـــل، بـــالرغم مـــن وجود اجتهادات لتحديد تلك المخرجات لتواكب التطورات العلمية الحديثة في مجـــال المحاسبة.

مما سبق يمكن تلخيص نتيجة هذا المحور على النحو التالي:

أ) متطلبات الجودة والاعتماد الأكـــاديمي المتـــوفرة بمحـــور مواصـــفات البرنـــامج التعليمي:

1- لدى البرنامج أولويات للبحث العلمي.
2- توجد معايير في اختيار الموضوعات البحثية وفقاً لأولويات البحث العلمي.
3- يوجد توصيف واضح مفصل ومعتمد لكل مقرر دراسي.
4- يضمن البرنامج تكامل وفاعلية مكوناته من الدروس النظرية والعملية والتدريبية.
5- يتم استخدام طرائق وأساليب لعمليتي التعليم والتعلم تتفق وخصوصية البرنامج.
6- يتم تأمين طرائق وأساليب التعليم والتعلم التفاعلي بين الطـــلاب وأعـــضاء هيـــأة التدريس.
7- تحتوي طرائق التدريس المتبعة في البرنامج على أساليب فاعلـــة لتنميـــة الـــتعلم الذاتي.
8- يتم تحديد مخرجات البرنامج التعليمي المستهدفة بشكل واضـــح ومفـــصل طبقـــاً للتطورات العلمية الحديثة.

ب) متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي غير المتوفرة بمحور مواصفات البرنامج التعليمي:

1- عدم وجود رؤية معتمدة ومعلنة للبرنامج.

2- عدم وجود رسالة معتمدة ومعلنة للبرنامج.

3- عدم وجود أهداف معتمدة ومعلنة للبرنامج.

4- لا يوجد مشاركة لعناصر العملية التعليمية في وضع أهداف البرنامج.

5- لا يوجد تخطيط استراتيجي للبرنامج.

6- لم يتم تبني معايير أكاديمية محددة في تصميم البرنامج التعليمي.

7- لا يمكن الحكم على مدى توافق المعايير الأكاديمية المطبقة بسبب عدم وجود أهداف للبرنامج.

8- لا يلتزم البرنامج بتطبيق المعايير الأكاديمية.

9- لم يتم تصميم المنهج الدراسي وفقاً لرسالة البرنامج وأهدافه لأنه لا توجد رسالة ولا أهداف أساساً.

10- لا يوجد توصيف واضح مفصل ومعتمد للبرنامج.

11- لم يتم تحديد مخرجات البرنامج التعليمي المستهدفة وفقاً لأهداف البرنامج لأنه لا توجد أهداف أساساً.

12- لا توجد مصفوفة المعارف والمهارات الاساسية للبرنامج.

13- لا توجد مصفوفة المعارف والمهارات الاساسية للمقررات الدراسية.

14- لم يتم تحديد مخرجات البرنامج التعليمي المستهدفة بشكل واضح ومفصل طبقاً للاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

بناء عليه يمكن الإجابة عن التساؤل الفرعي الأوّل بضعف توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي الخاصة بمحور مواصفات البرنامج التعليمي ببرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة، حيث بلغت النسبة المئوية (26.875%) تقريباً وهي

أقل بكثير من النسبة المحددة من قبل المركـــز الـــوطني لـــضمان جـــودة واعتمـــاد المؤسسات التعليمية والتدريبية وهي 55% في حالة الاعتمـــاد البرامجـــي المبـــدئي و65% في حالة الاعتماد البرامجي النهائي.

ثانياً: تحليل البيانات المتعلقة بالمحور الثاني (اللوائح والنظم التعليمية):

من خلال الإجابات الواردة بالجدول رقم (2) يمكن ملاحظة تـــوافر معظـــم متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي المتعلقة بمحور اللوائح والنظم التعليمية. حيـــث تشير الإجابات إلى أن إدارة البرنامج ملتزمة إلى حد كبير بالنظم واللـــوائح المنظمـــة للبرنامج، ففيما يتعلق باللوائح والنظم التعليمية الخاصة بالطلبة، تؤكد نتائج المقـــابلات الشخصية التزام إدارة البرنامج إلى حد بعيد باللوائح والتشريعات النافذة ســـواء تلـــك الصادرة عن إدارة الكلية أو إدارة الجامعة أو اللوائح والتشريعات المنظمـــة للتعلـــيم العالي في ليبيا والتي من أهمها اللائحة رقم (501) لسنة 2010 والتي لا زال العمـــل بها ساري حتى تاريخ إعداد هذه الورقة. كما تلتزم إدارة البرنـــامج بـــشروط قبـــول الطلبة وفقاً للمعايير المحددة والمعتمدة من مركز البحوث والدراســـات العليـــا الـــذي يشرف على قبول واختيار الطلبة وفق ما يضعه من شروط وضوابط اســـتناداً إلـــى اللوائح العامة المعمول بها في التعليم العالي.

كما تحرص إدارة البرنامج على إلزام الطلاب بضرورة اســـتيفاء متطلبـــات الحصول على الدرجة العلمية على وفق التسلسل والأولويات المحـــددة فـــي اللـــوائح المنظمة للدراسات العليا، والتي تشترط على سبيل المثال إنهاء الطالـــب للمقـــررات الدراسية المطلوبة قبل البدء في كتابة الرسالة. وفي هذا الـــصدد لـــوحظ أن سياســـة القبول الحالية تسمح باستمرارية الدراسة في البرنامج عند الانتقال من وإلـــى بـــرامج مناظرة في مؤسسات أخرى وذلك يرجع إلى أن سياسة القبول لا تختلف كثيـــراً عـــن السياسات المتبعة في قبول الطلبة في البرامج المناظرة في الجامعات الأخرى، ناهيك عن التشابه الكبير في نظام الدراسة من حيث المقررات المطلوب استيفاءها وشـــروط

اجتياز المادة. ومن ناحية أخرى فإن إدارة البرنامج توفر بعض السياسات والإجراءات التي تحكم دورها الإشرافي على الأنشطة الطلابية بالرغم من عدم فعالية تلك السياسات والإجراءات.

الجدول رقم (2)

اللوائح والنظم التعليمية

اللوائح والنظم التعليمية											الدرجة المخصصة للبعد	الدرجة المخصصة للفقرة	الدرجة المتحصل عليها وفقاً للإجابة
البعد	ت	البند	النتيجة										
			نعم				لا						
			1	2	3	4							
لوائح ونظم تعليمية خاصة بالطلبة	1-2	هل تلتزم إدارة البرنامج باللوائح والتشريعات النافذة؟			/						300	30	30
	2-2	هل تلتزم إدارة البرنامج بشروط قبول الطلبة وفقاً للمعايير المعتمدة؟			/							30	30
	3-2	هل تلزم إدارة البرنامج الطلاب باستيفاء متطلبات الحصول على الدرجة العلمية؟			/							30	30
	4-2	هل تتوافق سياسة القبول الحالية باستمرارية الدراسة في البرنامج عند الانتقال من وإلى برامج مناظرة في مؤسسات أخرى؟			/							30	22.5
	5-2	هل توفر إدارة البرنامج سياسات وإجراءات تحكم دورها الإشرافي على الأنشطة الطلابية؟			/							30	22.5
	6-2	هل الإرشادات والتعليمات التي يتبعها المرشد الأكاديمي لمتابعة مستوى تقدم الطلاب في البرنامج واضحة وفعالة؟					/					30	0
	7-2	هل توجد سياسات وإجراءات فعالة للتعامل مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة؟					/					30	0
	8-2	هل توجد سياسات وإجراءات فعالة لدعم الطلاب المتميزين دراسياً؟					/					30	0
	9-2	هل يوجد نظام فعال لقبول ومراجعة تظلمات الطلاب؟		/								30	15
	10-2	هل توجد إجراءات فعالة لإخطار الطلاب ومناقشتهم بنتائج تظلماتهم؟		/								30	15

لوائح خاصة بأعضاء هيأة التدريس	11-2	هل يلتزم البرنامج بالحد الأدنى من المؤهلات والدرجات العلمية لأعضاء هيأة التدريس اللازمة للتدريس وفق اللوائح المعتمدة؟			/		300	27.273	27.273
	12-2	هل يتم الالتزام بمعايير واضحة ومعتمدة في اختيار أعضاء هيئة لجان مناقشة الرسائل والأطاريح العلمية؟			/			27.273	27.273
	13-2	هل يلتزم البرنامج بالحد الأدنى للدرجات العلمية لأعضاء هيأة التدريس اللازمة في الإشراف على الرسائل والأطاريح العلمية وفق اللوائح المعتمدة؟			/			27.273	27.273
	14-2	هل تحرص إدارة البرنامج على أن يخضع أعضاء هيأة التدريس غير القارين لنفس المتطلبات المتعلقة بالإعداد المهني والخبرة العلمية التي يخضع لها القارون؟			/			27.273	27.273
	15-2	هل توجد سياسات وإجراءات فعالة لدى البرنامج لتأمين تغطية العجز في أعضاء هيأة التدريس كماً وكيفاً؟			/			27.273	27.273
	16-2	هل يلتزم البرنامج بالنصاب القانوني لأعضاء هيأة التدريس في عملية توزيع الإشراف العلمي على الرسائل والأطاريح العلمية طبقاً لما تسمح به اللوائح؟		/				27.273	27.273
	17-2	هل يحرص البرنامج على أن يكون العبء الدراسي لكل أعضاء هيأة التدريس القارين وغير القارين طبقاً لما تسمح به اللوائح؟		/				27.273	27.273
	18-2	هل يلزم البرنامج أعضاء هيأة التدريس المكلفين بالإشراف على الرسائل والأطاريح العلمية بجدول زمني أسبوعي لمتابعة الطلاب وفقاً للوائح؟	/					27.273	0
	19-2	هل يلزم البرنامج أعضاء هيأة التدريس المكلفين بالإشراف على الرسائل والأطاريح العلمية بتقديم تقارير دورية عن الطلاب المشرفين عليهم؟			/			27.273	20.46
	20-2	هل توجد إجراءات محددة وفعالة لاستقطاب واختيار أعضاء هيأة التدريس؟			/			27.273	20.46
	21-2	هل تلتزم إدارة البرنامج بتطبيق الإجراءات الخاصة بحقوق التأليف والملكية؟	/					27.273	27.273
مجموع درجات المحور الثاني							**600**		**424.104**
النسبة المئوية							**100 %**		**70.684 %**

تشير نتائج المقابلات الشخصية إلى وجود نظام لتواصل إدارة البرنامج مع مشاكل الطلبة وتظلماتهم إلا أنه ليس بالشكل الفعال. حيث توجد إجراءات تقليدية لإخطار الطلاب ومناقشتهم بنتائج تظلماتهم، ولعل السبب في عدم فعالية هذه الإجراءات هو عدم اتّباع إدارة البرنامج لنظام الإرشاد الأكاديمي الذي يعد القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها نظام التعليم العالي. فلا شك أن تطبيق نظام الإرشاد الأكاديمي يساهم في تحسين الفائدة المرجوة من النظام التعليمي ويدعم جودة مخرجات التعليم العالي، فهو يمثل واحداً من أهم وسائل مساعدة الطالب للاندماج في البيئة الأكاديمية وتحقيق أعلى معدلات التحصيل العلمي، كما يساهم في التأكد من مسيرة الطالب العلمية من حيث تطبيق الخطة الدراسية، واختيار المقررات، وتقديم المشورة فيما يتعلق بأداء الطالب ومستواه العلمي في مختلف المقررات (أمين وآخرون، 2006). إضافة إلى ذلك فإن عدم توظيف تقنية المعلومات في مثل هذه المسائل يقلل من فعالية نظام التواصل المتبع بين الطلبة وإدارة البرنامج.

كما تؤكد نتائج المقابلات الشخصية على عدم وجود سياسات وإجراءات للتعامل مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، لتمكين هذه الشريحة من الحصول على التعليم المناسب والتطوير الشامل للشخصية. وتشير نتائج المقابلات أيضاً إلى عدم وجود سياسات وإجراءات فعالة لدعم الطلاب المتميزين دراسياً ويرجع سبب ذلك –على حد قول المسؤول عن إدارة البرنامج– إلى أن إقرار مثل هذه السياسات والإجراءات يخرج عن نطاق صلاحيات واختصاص إدارة البرنامج ويبقى دور إدارة البرنامج في هذه الشأن هو تقديم المقترحات والتوصيات بالخصوص لإدارة الجامعة.

ويرى الباحث أن غياب سياسات وإجراءات للتعامل مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة وكذلك سياسات وإجراءات فعالة لدعم الطلاب المتميزين دراسياً، أمر يرتبط من دون شك بنظام الإرشاد الأكاديمي الذي يمكن الاستفادة منه في مثل

هذه الحالات. فالمرشد الأكاديمي على سبيل المثـــال يمكنـــه مـــساعدة الطلبـــة ذوي الاحتياجات الخاصة في تحديد العوامل المساعدة لهم من خـــلال تواصـــله المـــستمر معهم، كما يمكنه رفع تقارير بالخصوص للمسؤولين عـــن إدارة البرنـــامج لتوضـــيح الصعوبات والمعوقات التي تواجه هذه الشريحة من الطلبة والتي تحول دون حصولهم على المستوى المناسب من التعليم والخدمات التعليمية. أمـــا فيمـــا يخـــص الطـــلاب المتميزين دراسياً، فالمرشد الأكاديمي بحكم تواصله ومتابعته للطلبة المكلف بالإشراف عليهم يمكنه تحديد الطلبة المتفوقين ومن ثم مساعدة إدارة البرنامج في اقتراح بعـــض السياسات والإجراءات لدعم وتشجيع هذه الشريحة.

وفيما يتعلق باللوائح الخاصة بأعضاء هيأة التدريس، فإن الـــشواهد والأدلـــة تؤكد التزام إدارة البرنامج بالحد الأدنى من المؤهلات والدرجات العلمية لأعضاء هيأة التدريس اللازمة للتدريس على وفق اللوائح المعتمدة، حيث تـــشترط اللائحـــة رقـــم (501) لسنة 2010 ضرورة حصول عضو هيأة التدريس على درجة أستاذ مـــساعد حتى يمكنه التدريس في برنامج الدراسات العليا (الماجستير) والإشراف على رســـائل الماجستير أو مناقشتها. كما لوحظ التزام إدارة البرنامج بمعايير واضحة ومعتمدة في اختيار أعضاء هيئة لجان مناقشة الرسائل العلمية، سواء كانت تلك المعـــايير تتعلـــق بالدرجة العلمية أو باهتمامات أعضاء هيأة التـــدريس مـــن حيـــث الميـــول البحثيـــة لموضوعات معينة أو من حيث مراعاة التوزيع العادل بين أعـــضاء هيـــأة التـــدريس للمشاركة في هذه اللجان وعدم اقتصارها على أعضاء هيئة تدريس معينين.

وفي هذا الشأن تحرص إدارة البرنامج على أن يخضع أعضاء هيأة التدريس غير القارين (المتعاونين) لنفس المتطلبات المتعلقة بالإعداد المهني والخبـــرة العلميـــة التي يخضع لها القارون والمحددة في اللوائح والتشريعات المعمـــول بهـــا فـــي إدارة البرنامج. أما فيما يتعلق بالعجز في أعضاء هيأة التدريس، لوحظ أن إدارة البرنـــامج

تعمل على تغطية هذا العجز كماً وكيفاً من خلال الاستعانة بأعضاء هيئة تدريس متعاونين يشترط توافر جميع الشروط والمعايير المعمول بها في إدارة البرنامج سواء من حيث الدرجة العلمية أو الخبرة العملية أو الاهتمامات البحثية أو التزام عضو هيأة التدريس وسمعته المهنية في الوسط الأكاديمي إلى غير ذلك من الضوابط الأخرى.

وفيما يخص النصاب القانوني لأعضاء هيأة التدريس في عملية توزيع الإشراف العلمي على الرسائل العلمية وكذلك العبء الدراسي فإن ذلك يتم طبقاً لما تسمح به اللوائح خصوصاً وأن الأمر يرتبط من ناحية أخرى بإجراءات مالية على مستوى الجامعة وبالتالي سوف لن يُعتد بأي نصاب قانوني أو عبء إضافي يتجاوز حدود المسموح به في اللوائح والتشريعات النافذة.

على الرغم من كل الايجابيات السابقة، فإنَّ إدارة البرنامج لا تلزم أعضاء هيأة التدريس المكلفين بالإشراف على الرسائل العلمية بجداول زمنية لتمكين الطلاب من متابعة مشرفيهم بكل سهولة ويسر. بالرغم من إلزامها لهم بتقديم تقارير دورية عن الطلاب المشرفين عليهم.

تشير الإجابات المتحصل عليها من المقابلات الشخصية ومن خلال الاطلاع على الإجراءات المتبعة بخصوص استقطاب واختيار أعضاء هيأة التدريس إلى أن إدارة البرنامج تلتزم باللوائح المعمول بها في هذا الشأن وذلك تطبيقاً للائحة تنظيم التعليم العالي رقم (501) لسنة 2010 والتي حددت شروط ومعايير واضحة في عملية الاختيار سواء من حيث التقدير أو التخصص أو العمر إضافة إلى بعض الضوابط الأخرى التي تضعها إدارة البرنامج مثل اللياقة الصحية والمقابلة الشخصية والتقويم الذي يخضع له المتقدم من خلال إلزامه بتقديم محاضرة يحضرها أعضاء هيأة التدريس بالبرنامج لأغراض التقويم.

أما فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة بحقوق التأليف والملكية، فلا يوجد لـــدى إدارة البرنامج أي إجراءات من هذا النوع.

مما سبق يمكن تلخيص نتيجة هذا المحور على النحو التالي:

أ) متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي المتوفرة بمحور اللوائح والنظم التعليمية:

1- تلتزم إدارة البرنامج باللوائح والتشريعات النافذة.

2- تلتزم إدارة البرنامج بشروط قبول الطلبة وفقاً للمعايير المعتمدة.

3- تلزم إدارة البرنامج الطلاب باستيفاء متطلبات الحصول على الدرجة العلمية.

4- تتوافق سياسة القبول الحالية إلى حد كبير باستمرارية الدراسة في البرنامج عنـــد الانتقال من وإلى برامج مناظرة في مؤسسات أخرى.

5- توفر إدارة البرنامج بعض السياسات والإجراءات التي تحكم دورهـــا الإشـــرافي على الأنشطة الطلابية.

6- يوجد نظام لقبول ومراجعة تظلمات الطلاب لكنّه ليس بدرجة الفعالية المطلوبة.

7- توجد إجراءات لإخطار الطلاب ومناقشتهم بنتائج تظلماتهم بـــالرغم مـــن عـــدم فعاليتها.

8- يلتزم البرنامج بالحد الأدنى من المؤهلات والـــدرجات العلميـــة لأعـــضاء هيـــأة التدريس اللازمة للتدريس على وفق اللوائح المعتمدة.

9- يتم الالتزام بمعايير واضحة ومعتمدة في اختيار أعـــضاء هيئـــة لجـــان مناقـــشة الرسائل العلمية.

10- يلتزم البرنامج بالحد الأدنى للدرجات العلمية لأعضاء هيأة التدريس اللازمة في الإشراف على الرسائل العلمية وفق اللوائح المعتمدة.

11- تحرص إدارة البرنامج على أن يخضع أعضاء هيأة التدريس غير القارين لنفس المتطلبات المتعلقة بالإعداد المهني والخبرة العلمية التي يخضع لها القارون.

12- توجد سياسات وإجراءات فعالة لدى البرنامج لتأمين تغطية العجز في أعضاء هيأة التدريس كماً وكيفاً.

13- يلتزم البرنامج بالنصاب القانوني لأعضاء هيأة التدريس في عملية توزيع الإشراف العلمي على الرسائل العلمية طبقاً لما تسمح به اللوائح.

14- يحرص البرنامج على أن يكون العبء الدراسي لكل أعضاء هيأة التدريس القارين وغير القارين طبقاً لما تسمح به اللوائح.

15- يلزم البرنامج أعضاء هيأة التدريس المكلفين بالإشراف على الرسائل العلمية بتقديم تقارير دورية عن الطلاب المشرفين عليهم.

16- توجد إجراءات محددة وفعالة لاستقطاب واختيار أعضاء هيأة التدريس.

ب) متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي غير المتوفرة بمحور اللوائح والنظم التعليمية:

1- عدم اتّباع إدارة البرنامج لنظام الإرشاد الأكاديمي لمتابعة مستوى تقدم الطلاب في البرنامج.

2- عدم وجود سياسات وإجراءات فعالة للتعامل مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

3- عدم وجود سياسات وإجراءات فعالة لدعم الطلاب المتميزين دراسياً.

4- عدم وجود ما يفيد قيام إدارة البرنامج بإلزام أعضاء هيأة التدريس المكلفين بالإشراف على الرسائل العلمية بجدول زمني أسبوعي لمتابعة الطلاب وفقاً للوائح.

5- عدم وجود ما يفيد قيام إدارة البرنامج بتطبيق الإجراءات الخاصة بحقوق التأليف والملكية.

بناء عليه يمكن الإجابة عن التساؤل الفرعي الثاني بتوافر متطلبات الجـــودة والاعتماد الأكاديمي الخاصة بمحور اللوائح والنظم التعليمية ببرنامج الدراسات العليـــا بقسم المحاسبة، حيث بلغت النسبة المئوية (70.684%) تقريباً وهـــي نـــسبة جيـــدة تتجاوز النسبة المحددة من المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية وهي 55% في حالة الاعتماد البرامجي المبدئي و65% في حالة الاعتمـــاد البرامجي النهائي.

ثالثاً: تحليل البيانات المتعلقة بالمحور الثالث (المصادر والتقنيات التدريسية):

من خلال الإجابات التي تم الحصول عليهـــا والمتعلقـــة بمحـــور المـــصادر والتقنيات التدريسية والواردة بالجدول رقـــم (3)، يمكـــن ملاحظـــة وجـــود بعـــض الممارسات الجيدة تتمثل في توافر بعض متطلبـــات الجـــودة والاعتمـــاد الأكـــاديمي بالبرنامج، وبعض السلبيات التي تعبر عن عدم توافر بعـــض المتطلبـــات أو وجـــود بعض الممارسات التي كان من المفترض على إدارة البرنامج أن تقوم بهـــا، ويمكـــن إيضاح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3)

المصادر والتقنيات التدريسية

البعد	ت	المصادر والتقنيات التدريسية / البند	النتيجة: نعم 1	2	3	4	لا	الدرجة المخصصة للبعد	الدرجة المخصصة للفقرة	الدرجة المتحصل عليها وفقاً للإجابة
هيأة التدريس والكوادر المساندة	1-3	هل يوجد عدد كاف من أعضاء هيأة التدريس للقيام بأعباء تدريس مقررات البرنامج، والإشراف على الرسائل والأطاريح العلمية؟			/			200	40	40
	2-3	هل تتوافق التخصصات العلمية لأعضاء هيأة التدريس مع المقررات العلمية بالبرنامج؟			/				40	40
	3-3	هل يوجد تنوع في المدارس العلمية لأعضاء الكوادر المساندة القائمين بالتدريس في البرنامج؟				/			40	30
	4-3	هل توجد خطط وآليات لتوفير الموارد والفرص الكافية للتنمية المهنية، ورفع كفاية أعضاء هيأة التدريس والكوادر المساندة.					/		40	0
	5-3	هل توجد آليات لمراجعة وتفعيل اللوائح والقوانين الخاصة بالتحفيز والمحاسبة فيما يخص الإدارة الأكاديمية والتنفيذية وأعضاء الكوادر المساندة؟					/		40	0
	6-3	هل توفر إدارة البرنامج كادراً فنياً مدرباً لتشغيل الأجهزة والمعدات بالمختبرات والمعامل والورش؟	لا ينطبق						/	/
خدمات الدعم التعليمية	7-3	هل تقوم إدارة البرنامج بتوفير وتأمين الكتب والمراجع والدوريات المطلوبة؟					/	200	25	0
	8-3	هل تطبق إدارة البرنامج نظم وإجراءات حماية ومراقبة المعلومات المسخرة لخدمة البرنامج؟					/		25	0
	9-3	هل تقوم إدارة البرنامج بتوفير حواسيب كافية وملائمة للطلاب لخدمة أغراض عمليتي التعليم والتعلم؟					/		25	0
	10-3	هل وسائل الاتصالات وتقنية المعلومات موجودة بتنوع كاف ومتاحة لطلاب البرنامج، بما في ذلك خدمة شبكة المعلومات الدولية؟					/		25	0

	11-3	هل التجهيزات المعملية ملائمة وكافية لاحتياجات الطلاب وفقاً لأهداف وأنشطة البرنامج؟		/		25	0
	12-3	هل الوسائل والتقنيات والوسائط التعليمية المستخدمة في تدريس المقررات حديثة ومناسبة لتحقيق أهداف البرنامج؟	/			25	25
	13-3	هل تلتزم إدارة البرنامج بتوفير الخدمات التقنية لأعضاء هيأة التدريس بشكل مستمر؟		/		25	0
	14-3	هل يوفر البرنامج الوقت الملائم لتمكين المستخدمين من الاستفادة من المكتبة بما يتماشى مع الجداول الزمنية لتنفيذ البرنامج؟		/		25	0
المرافق	15-3	هل يتوافر المناخ الصحي في المباني والمعامل المخصصة للبرنامج (التهوية، الإضاءة الطبيعية، النظافة)؟	/			25	25
	16-3	هل تتوافر إجراءات الأمان والسلامة في المباني والمعامل المخصصة للبرنامج؟		/		25	0
	17-3	هل قاعات التدريس كافية لاحتياجات البرنامج التعليمي؟	/			25	25
	18-3	هل تتلاءم القاعات الدراسية مع أعداد الطلاب المسجلين بالبرنامج؟	/			25	25
	19-3	هل تقوم إدارة البرنامج بتوفير مكاتب مناسبة لأعضاء هيأة التدريس لأداء واجباتهم؟		/		25	0
	20-3	هل تقوم إدارة البرنامج بتوفير المرافق المناسبة لأعضاء هيأة التدريس؟		/	200	25	0
	21-3	هل تقوم إدارة البرنامج بتوفير مكان لأداء الصلاة؟		/		25	0
	22-3	هل تهتم إدارة البرنامج بتوفير المرافق المساعدة مثل: استراحات الطلبة، ومقاهي ودورات مياه ومواقف للسيارات؟	/			25	12.5
		مجموع درجات المحور الثالث			600		222.5
		النسبة المئوية			%100		%37.083

فيما يتعلق ببُعد هيأة التدريس والكوادر المساندة، يلاحظ توافر قدر كاف من أعضاء هيأة التدريس الأكفاء والمؤهلين الذين يشاركون في تدريس المقررات

الدراسية والإشراف على رسائل الماجستير ومناقشتها، إضافة إلى ملاءمة تخصصاتهم العلمية للمقررات الخاصة بالبرنامج. وتؤكد المعلومات المستقاة من ملفات أعضاء هيأة التدريس بالبرنامج على تنوع المدارس العلمية للقائمين على التدريس والإشراف ومناقشة الرسائل العلمية ويتضح ذلك من خلال إفادات الحصول على مؤهلاتهم العلمية التي تشمل دول بريطانيا، بولندا، مصر، والأردن. إلا أنه في هذا الصدد يلاحظ ومن خلال الإجابات المتحصل عليها عدم وجود خطط وآليات لتوفير الموارد والفرص الكافية للتنمية المهنية، ورفع كفاية أعضاء هيأة التدريس والكوادر المساندة.

أما فيما يخص بُعد خدمات الدعم التعليمية، فيمكن القول بأن هناك ضعفاً واضحاً في هذا الجانب، حيث لا تقوم إدارة البرنامج بتوفير وتأمين الكتب والمراجع والدوريات المطلوبة ولوحظ وجود نقص كبير فيها، فالمراجع والدوريات في أي برنامج للدراسات العليا تمثل ركيزة أساسية لنجاح العملية التعليمية به، ناهيك عن غياب الدوريات الالكترونية التي تمكن الطالب والأستاذ من القيام بأنشطتهم البحثية على الوجه الأكمل.

ومن جهة أخرى فإن إدارة البرنامج لا تطبق أي نظم وإجراءات لحماية ومراقبة المعلومات المسخرة لخدمة البرنامج فضلاً عن عدم توفير معامل حاسوب مجهزة وكافية وملائمة لاحتياجات لطلاب لخدمة أغراض عمليتي التعليم والتعلم وغياب وسائل الاتصالات وتقنية المعلومات التي يفترض أن تكون موجودة بتنوع ومتاحة لطلاب البرنامج وأعضاء هيأة التدريس، بما في ذلك خدمة شبكة المعلومات الدولية. ومن خلال الزيارات الاستطلاعية التي قام بها الباحث يتضح عدم توافر الوقت الملائم لتمكين المستخدمين من الاستفادة من المكتبة بما يتماشى مع الجداول الزمنية لتنفيذ البرنامج.

ولعل الممارسة الجيدة الوحيدة التي سجلت تحت بُعد خدمات الدعم التعليميـــة هو حداثة (إلى حد ما) الوسائل والتقنيـــات والوســـائط التعليميـــة المتاحـــة (بـــرغم محدوديتها) والمستخدمة في تدريس مقررات البرنامج.

وفيما يتعلق ببُعد المرافق لوحظ وجود بعض الممارسات الجيدة التي تتمثـــل في توافر المناخ الصحي في المباني والمرافق المخصصة للبرنامج من حيث التهوية، الإضاءة الطبيعية، النظافة ولعل ذلك يرجع إلى حداثة المبنى المخـــصص للبرنـــامج، حيث لم يمضِ على افتتاحه سوى ثلاث سنوات. إضافة إلى كفاية قاعـــات التـــدريس المخصصة وملاءمتها لاحتياجات البرنامج التعليمـــي وأعـــداد الطـــلاب المـــسجلين بالبرنامج. كما تهتم إدارة البرنامج بتوفير بعض المرافق المساعدة مثل دورات الميـــاه ومواقف السيارات. وبالرغم من هذه الممارسات الجيدة، فإن هناك بعض القصور في هذا البعد تتمثل في عدم توفير مكاتب مناسبة لأعضاء هيأة التدريس لتمكينهم من أداء واجباتهم المتعلقة بالبرنامج، وكذلك توفير المرافق المناسبة الخاصة بهم، إضافة إلـــى عدم توافر مكان لأداء الصلاة.

مما سبق يمكن تلخيص نتيجة هذا المحور على النحو التالي:

أ) متطلبات الجودة والاعتماد الأكـــاديمي المتـــوفرة بمحـــور المـــصادر والتقنيـــات التدريسية:

1- يوجد عدد كاف من أعضاء هيأة التدريس للقيام بأعباء تدريس مقررات البرنامج، والإشراف على الرسائل العلمية.

2- تتوافق التخصصات العلمية لأعضاء هيـــأة التـــدريس مـــع المقـــررات العلميـــة بالبرنامج.

3- يوجد تنوع في المدارس العلمية لأعضاء الكوادر المساندة القائمين بالتدريس فـــي البرنامج.

4- الوسائل والتقنيات والوسائط التعليمية المستخدمة في تدريس المقررات حديثة ومناسبة إلى تحقيق أهداف البرنامج.
5- يتوافر المناخ الصحي في المباني والمعامل المخصصة للبرنامج (التهوية، الإضاءة الطبيعية، النظافة).
6- قاعات التدريس كافية لاحتياجات البرنامج التعليمي.
7- تتلائم القاعات الدراسية مع أعداد الطلاب المسجلين بالبرنامج.
8- تهتم إدارة البرنامج بتوفير المرافق المساعدة مثل: استراحات الطلبة، ومقاهي ودورات مياه ومواقف للسيارات.

ب) متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي غير المتوفرة بمحور المصادر والتقنيات التدريسية:

1- لا توجد خطط وآليات لتوفير الموارد والفرص الكافية للتنمية المهنية، ورفع كفاية أعضاء هيأة التدريس والكوادر المساندة.
2- لا توجد آليات لمراجعة وتفعيل اللوائح والقوانين الخاصة بالتحفيز والمحاسبة فيما يخص الإدارة الأكاديمية والتنفيذية وأعضاء الكوادر المساندة.
3- لا تقوم إدارة البرنامج بتوفير وتأمين الكتب والمراجع والدوريات المطلوبة.
4- لا تطبق إدارة البرنامج نظم وإجراءات حماية ومراقبة المعلومات المسخرة لخدمة البرنامج.
5- لا تقوم إدارة البرنامج بتوفير حواسيب كافية وملائمة للطلاب لخدمة أغراض عمليتي التعليم والتعلم.
6- لا توجد وسائل الاتصالات وتقنية المعلومات بتنوع كاف وغير متاحة لطلاب البرنامج، بما في ذلك خدمة شبكة المعلومات الدولية.
7- التجهيزات المعملية غير ملائمة وغير كافية لاحتياجات الطلاب.

8- لا تلتزم إدارة البرنامج بتوفير الخدمات التقنية لأعضاء هيـــأة التـــدريس بـــشكل مستمر.

9- لا يوفر البرنامج الوقت الملائم لتمكين المستخدمين من الاستفادة من المكتبة بمـــا يتماشى مع الجداول الزمنية لتنفيذ البرنامج.

10- لا تتوافر إجراءات الأمان والسلامة في المباني والمعامل المخصصة للبرنامج.

11- لا تقوم إدارة البرنامج بتوفير مكاتب مناسبة لأعـــضاء هيـــأة التـــدريس لأداء واجباتهم.

12- لا تقوم إدارة البرنامج بتوفير المرافق المناسبة لأعضاء هيأة التدريس.

13- لا تقوم إدارة البرنامج بتوفير مكان لأداء الصلاة.

بناء على النتائج السابقة يمكن الإجابة عن التساؤل الفرعي الثالـــث بـــضعف توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي الخاصـــة بمحـــور المـــصادر والتقنيـــات التدريسية ببرنامج الدراسات العليا بقسم المحاســـبة، حيـــث بلغـــت النـــسبة المئويـــة (37.083%) تقريباً وهي أقل من النسبة المحددة من قبل المركز الـــوطني لـــضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية وهي 55% في حالة الاعتماد البرامجي المبدئي و 65% في حالة الاعتماد البرامجي النهائي.

رابعاً: تحليل البيانات المتعلقة بالمحور الرابع (الإدارة الأكاديمية):

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (4) إلى عدم تـــوافر متطلبـــات الجـــودة والاعتماد الأكاديمي المتعلقة بمحور الإدارة الأكاديمية بالشكل المطلـــوب، والجـــدول التالي يوضح تفاصيل ذلك.

الجدول رقم (4)

الإدارة الأكاديمية

البعد	ت	البند	النتيجة: نعم 1	2	3	4	لا	الدرجة المخصصة للبعد	الدرجة المخصصة للفقرة	الدرجة المتحصل عليها وفقاً للإجابة
الإدارة الأكاديمية										
التنظيم الإداري	1-4	هل يوجد لدى البرنامج مجلس علمي فعال؟			/			300	75	75
	2-4	هل مهام ومسؤوليات وصلاحيات منسق البرنامج محددة طبقاً للهيكل التنظيمي المعلن؟			/				75	75
	3-4	هل هناك نظام شامل لملفات الطلاب لدى البرنامج يحتوي على جميع المستندات الشخصية والإدارية والأكاديمية؟			/				75	56.25
	4-4	هل يوجد نظام فعال لحفظ الملفات العلمية والإدارية والمالية لجميع أعضاء هيأة التدريس القارين وغير القارين؟			/				75	56.25
التوثيق والمعلومات والنشر	5-4	هل يوجد دليل معتمد لطالب الدراسات العليا؟					/	300	25	0
	6-4	هل يوجد دليل معتمد يوضح واجبات وحقوق عضو هيأة التدريس؟					/		25	0
	7-4	هل يتم نشر جميع المعلومات الخاصة بالبرنامج على الموقع الالكتروني للمؤسسة؟					/		25	0
	8-4	هل يوجد نظام آمن لحفظ نتائج الطلاب؟					/		25	0
	9-4	هل يتم تحديث دليل الطالب وفقاً لتطورات البرنامج؟					/		25	0
	10-4	هل يتم تحديث دليل عضو هيأة التدريس وفقاً لتطورات البرنامج؟					/		25	0
	11-4	هل يتم عرض المعلومات الخاصة بالبرنامج في الشبكة الدولية للمعلومات بشكل دوري؟					/		25	0
	12-4	هل تقوم إدارة البرنامج بإبلاغ الطلبة بوضعهم الدراسي ونتائج تحصيلهم في الوقت المناسب؟			/				25	25

	13-4	هل تقوم إدارة البرنامج بالاحتفاظ بنسخ من الرسائل والأطاريح العلمية؟		/	25	0
	14-4	هل تقوم إدارة البرنامج بإصدار النشرات والإعلانات التي تصف اللوائح والنظم المعتمدة؟		/	25	0
	15-4	هل تقوم إدارة البرنامج بتفعيل الإجراءات اللازمة لتأمين اتصال الطلاب بأعضاء هيأة التدريس؟		/	25	0
	16-4	هل توجد آليات فعالة لإعلام الطلبة وأعضاء هيأة التدريس بالإمكانات المتاحة والمتوافرة التي تخدم العملية التعليمية مثل (المكتبة، خدمات شبكة المعلومات الدولية، الوسائط التعليمية، ..الخ)؟		/	25	0
مجموع درجات المحور الرابع					**600**	**287.5**
النسبة المئوية					**%100**	**% 47.92**

من خلال الإجابات الواردة بالجدول في أعلاه يمكن ملاحظة وجود بعض الممارسات الجيدة في بُعد التنظيم الإداري والتي من أهمها وجود مجلس علمي للبرنامج متمثل في أعضاء هيأة التدريس بقسم المحاسبة، وأن مهام وصلاحيات منسق البرنامج محددة بموجب اللائحة رقم (501) لسنة 2010 بشأن تنظيم التعليم العالي، إضافة إلى اللوائح الداخلية للجامعة.

ومن الممارسات الجيدة أيضاً تحت هذا البُعد وجود ملفات للطلبة الدارسين بالبرنامج تحتوي على جميع المستندات الخاصة بالطالب سواء كانت إدارية أم أكاديمية. وكذلك ملفات علمية وإدارية لجميع أعضاء هيأة التدريس القارين وغير القارين، بالرغم من أنها لا تحتوي مستندات تتعلق بالجانب المالي.

أما فيما يتعلق ببُعد التوثيق والمعلومات والنشر، فيمكن القول بأن الممارسة الجيدة الوحيدة هي قيام إدارة البرنامج بإبلاغ الطلبة بوضعهم الدراسي ونتائج تحصيلهم في الوقت المناسب. أما باقي المتطلبات الأخرى فهي غير موجودة

والتي تتمثل في عدم وجود دليل معتمد لطلبة البرنامج، وعدم وجود دليل معتمد يوضح واجبات وحقوق عضو هيأة التدريس إضافة إلى عدم نشر جميع المعلومات الخاصة بالبرنامج على الموقع الالكتروني للجامعة، كما تؤكد نتائج المقابلات الشخصية والمعاينة الميدانية على عدم وجود نظام آمن لحفظ نتائج الطلاب، وعدم قيام إدارة البرنامج بعرض المعلومات الخاصة بالبرنامج في الشبكة الدولية للمعلومات بشكل دوري.

ومن الممارسات غير الجيدة أيضاً والتي تم ملاحظتها في البرنامج هي عدم احتفاظ إدارة البرنامج بنسخ من رسائل الماجستير التي يتم مناقشتها بالبرنامج، وعدم قيام إدارة البرنامج بإصدار النشرات والإعلانات التي تصف اللوائح والنظم المعتمدة، وعدم تفعيل الإجراءات اللازمة لتأمين اتصال الطلاب بأعضاء هيأة التدريس مع عدم وجود آليات فعالة لإعلام الطلبة وأعضاء هيأة التدريس بالإمكانات المتاحة والمتوافرة التي تخدم العملية التعليمية مثل (المكتبة، خدمات شبكة المعلومات الدولية، الوسائط التعليمية،..الخ).

مما سبق يمكن تلخيص نتيجة هذا المحور على النحو التالي:

أ) متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي المتوفرة بمحور الإدارة الأكاديمية:

1- يوجد لدى البرنامج مجلس علمي فعال.

2- مهام ومسؤوليات وصلاحيات منسق البرنامج محددة طبقاً للهيكل التنظيمي المعلن.

3- هناك نظام شامل لملفات الطلاب لدى البرنامج يحتوي على جميع المستندات الشخصية والإدارية والأكاديمية.

4- يوجد نظام فعال لحفظ الملفات العلمية والإدارية والمالية لجميع أعضاء هيأة التدريس القارين وغير القارين.

5- تقوم إدارة البرنامج بإبلاغ الطلبة بوضعهم الدراسي ونتائج تحصيلهم في الوقـــت المناسب.

ب) متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي غير المتوفرة بمحور الإدارة الأكاديمية:

1- عدم وجود دليل معتمد لطالب الدراسات العليا.

2- عدم وجود دليل معتمد يوضح واجبات وحقوق عضو هيأة التدريس.

3- عدم نشر جميع المعلومات الخاصة بالبرنامج على الموقع الالكتروني للجامعة.

4- عدم وجود نظام آمن لحفظ نتائج الطلاب.

5- عدم عرض المعلومات الخاصة بالبرنامج في الشبكة الدولية للمعلومـــات بـــشكل دوري.

6- عدم قيام إدارة البرنامج بالاحتفاظ بنسخ من الرسائل العلمية.

7- عدم قيام إدارة البرنامج بإصدار النشرات والإعلانات التي تصف اللوائح والـــنظم المعتمدة.

8- عدم قيام إدارة البرنامج بتفعيل الإجراءات اللازمة لتأمين اتصال الطلاب بأعضاء هيأة التدريس.

9- عدم وجود آليات فعالة لإعلام الطلبة وأعضاء هيأة التدريس بالإمكانات المتاحـــة والمتوافرة التي تخدم العملية التعليمية مثل (المكتبة، خدمات شـــبكة المعلومـــات الدولية، الوسائط التعليمية،..الخ).

بناء على النتائج السابقة يمكن الإجابة عن التساؤل الفرعي الرابـــع بـــضعف توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي الخاصة بمحور الإدارة الأكاديمية ببرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة، حيث بلغت النسبة المئوية (47.92%) تقريبـــاً وهـــي أقل من النسبة المحددة من المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية

والتدريبية وهي 55% في حالة الاعتماد البرامجي المبدئي و 65% في حالة الاعتماد البرامجي النهائي.

خامساً: تحليل البيانات المتعلقة بالمحور الخامس (ضمان الجودة والتحسين المستمر):

من خلال الإجابات الواردة بالجدول رقم (5) يتضح أن الممارسة الايجابية الوحيدة في هذا المحور تتعلق بقيام إدارة البرنامج بتقويم دوري للمنهاج. عدا ذلك فإن جميع متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي المتعلقة بمحور ضمان الجودة والتحسين المستمر غير متوافرة والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (5) ضمان الجودة والتحسين المستمر

ضمان الجودة والتحسين المستمر										
البعد	ت	البند	النتيجة						الدرجة المخصصة للبعد	الدرجة المخصصة للفقرة	الدرجة المتحصل عليها وفقا للإجابة
			نعم					لا			
			1	2	3	4					
جودة البرنامج	1-5	هل يوجد نظام واضح لضمان جودة البرنامج في ضوء رسالته وأهدافه؟						/	60	8.57	0
	2-5	هل يوجد في البرنامج نظام دوري للتقويم الذاتي المستمر في ضوء المعايير المعتمدة؟						/		8.57	0
	3-5	هل تقوم إدارة البرنامج بالاستعانة بمراجعين خارجيين في التخصص لمراجعة بنية ومحتويات البرنامج؟						/		8.57	0
	4-5	هل تقوم إدارة البرنامج بتفعيل نتائج المراجعة الخارجية للبرنامج؟						/		8.57	0
	5-5	هل توجد خطة للتحسين المستمر للبرنامج في ضوء نتائج التقويم الذاتي؟						/		8.57	0
	6-5	هل تضع إدارة البرنامج إجراءات واضحة ومعلنة للاستفادة من عمليات التقويم الذاتي للتحسين المستمر؟						/		8.57	0
	7-5	هل تتعاون وحدة الجودة بالبرنامج مع الوحدات المماثلة في المؤسسة لتوفير متطلبات الجودة واحتياجات التدريب؟						/		8.57	0

أعضاء هيأة التدريس	5-8	هل تقوم إدارة البرنامج بمراجعة معايير تقويم أداء أعضاء هيأة التدريس بشكل دوري؟		/	40	8	0
	5-9	هل يتم مناقشة نتائج التقويم مع أعضاء هيأة التدريس للاستفادة منها في تطوير فعالية البرنامج؟		/		8	0
	5-10	هل توفر إدارة البرنامج آليات واضحة ومعلنة لرفع كفاية أعضاء هيأة التدريس وفق نظام الجودة؟		/		8	0
	5-11	هل توفر إدارة البرنامج آليات واضحة ومعلنة لمعرفة رضاء أعضاء هيأة التدريس عن كل من: البرنامج الدراسي، الأداء التدريسي، واجباتهم، وحقوقهم؟		/		8	0
	5-12	هل الإجراءات التي تتبعها إدارة البرنامج لتطوير أداء أعضاء هيأة التدريس لها تأثير فاعل؟		/		8	0
الطلاب	5-13	هل تقوم إدارة البرنامج بمراجعة معايير تقويم أداء الطلاب؟		/	40	13.333	0
	5-14	هل تتم مناقشة نتائج تقويم أداء الطلاب والاستفادة منها في تطوير فعالية أدائهم؟		/		13.333	0
	5-15	هل توجد سياسات وإجراءات محددة ومعلنة لمعالجة نتائج التقويم لدعم ومساندة الطلاب؟		/		13.333	0
المنهاج	5-16	هل تقوم إدارة البرنامج بتقويم دوري للمنهاج؟	/		40	13.333	13.333
	5-17	هل تقوم إدارة البرنامج باتخاذ الإجراءات الواضحة والمناسبة للاستفادة من نتائج تقويم المنهاج؟		/		13.333	0
	5-18	هل الإجراءات التي تتبعها إدارة البرنامج لها تأثير فاعل في المنهاج؟		/		13.333	0
خدمات الدعم التعليمية	5-19	هل تقوم إدارة البرنامج بتقويم دوري لموارد الخدمات التعليمية؟		/	40	13.333	0
	5-20	هل تتم مناقشة نتائج التقويم مع إدارة المؤسسة للاستفادة منها في تطوير فعالية البرنامج؟		/		13.333	0
	5-21	هل تقوم إدارة البرنامج باتخاذ الإجراءات المحددة والمناسبة لمعالجة نتائج التقويم لتطوير وتحديث موارد الخدمات التعليمية؟		/		13.333	0
اللوائح والإجراءات	5-22	هل تقوم إدارة البرنامج بمراجعة اللوائح والإجراءات المتبعة في التعامل مع عمليتي التعليم والتعلم بناء على نتائج التقويم؟		/	40	13.333	0
	5-23	هل يؤدي تطبيق هذه المراجعات إلى تأثير فاعل على عمليتي التعليم والتعلم؟		/		13.333	0
	5-24	هل تقوم إدارة البرنامج بمراجعة الاتفاقيات واللوائح والإجراءات المتبعة للتعامل مع البرامج؟		/		13.333	0

المخرجات	25-5	هل تقوم إدارة البرنامج باتخاذ إجراءات واضحة للاستفادة من نتائج تقويم المخرجات؟		/		0
	26-5	هل توجد آليات لاستقراء آراء الخريجين في تقويم البرنامج؟		/		0
	27-5	هل توجد آليات لدى إدارة البرنامج لمتابعة الخريجين؟		/		0
مجموع درجات المحور الخامس			300			13.333
النسبة المئوية			%100			% 4.444

بالنظر إلى البيانات الواردة بالجدول في أعلاه يمكن تلخيص نتيجة هذا المحور على النحو التالي:

أ) متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي المتوفرة بمحور ضمان الجودة والتحسين المستمر:

1- قيام إدارة البرنامج بتقويم دوري للمنهاج.

ب) متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي غير المتوفرة بمحور ضمان الجودة والتحسين المستمر:

1- عدم وجود نظام واضح لضمان جودة البرنامج.

2- عدم وجود نظام دوري للتقويم الذاتي المستمر في ضوء المعايير المعتمدة.

3- عدم قيام إدارة البرنامج بالاستعانة بمراجعين خارجيين في التخصص لمراجعة بنية ومحتويات البرنامج.

4- عدم وجود خطة للتحسين المستمر للبرنامج.

5- عدم وجود تعاون بين وحدة الجودة بالبرنامج مع الوحدات المماثلة في الكلية لتوفير متطلبات الجودة واحتياجات التدريب.

6- لا تقوم إدارة البرنامج بمراجعة معايير تقويم أداء أعضاء هيأة التـــدريس بـــشكل دوري.

7- لا توفر إدارة البرنامج آليات واضحة ومعلنة لرفع كفاية أعضاء هيـــأة التـــدريس على وفق نظام الجودة.

8- لا توفر إدارة البرنامج آليات واضحة ومعلنة لمعرفة رضاء أعضاء هيأة التدريس عن كل من: البرنامج الدراسي، الأداء التدريسي، واجباتهم، وحقوقهم.

9- لا تضع إدارة البرنامج أي إجراءات لتطوير أداء أعضاء هيأة التدريس.

10- لا تقوم إدارة البرنامج بمراجعة معايير تقويم أداء الطلاب.

11- لا تقوم إدارة البرنامج بمناقشة نتائج تقويم أداء الطلاب للاســـتفادة منهـــا فـــي تطوير فعالية أدائهم.

12- لا توجد سياسات وإجراءات محددة ومعلنة لمعالجة نتائج التقويم لدعم ومـــساندة الطلاب.

13- لا تقوم إدارة البرنامج باتخاذ الإجراءات الواضحة والمناسبة للاستفادة من نتائج تقويم المنهاج.

14- لا تقوم إدارة البرنامج بتقويم دوري لموارد الخدمات التعليمية.

15- لا تقوم إدارة البرنامج بمراجعة اللوائح والإجراءات المتبعة في التعامـــل مـــع عمليتي التعليم والتعلم بناء على نتائج التقويم.

16- لا تقوم إدارة البرنامج بمراجعة الاتفاقيات واللوائح والإجراءات المتبعة للتعامل مع البرامج.

17- لا تقوم إدارة البرنامج باتخاذ إجراءات واضحة للاســـتفادة مـــن نتـــائج تقـــويم المخرجات.

18- لا توجد آليات لاستقراء آراء الخريجين في تقويم البرنامج.

19- لا توجد آليات لدى إدارة البرنامج لمتابعة الخريجين.

بناء عليه يمكن الإجابة عن التساؤل الفرعي الخامس بعدم توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي الخاصة بمحور ضمان الجودة والتحسين المستمر ببرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة حيث بلغت النسبة المئوية (4.444%) تقريباً وهي نسبة ضعيفة جداً وأقل بكثير من النسبة المحددة من المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية وهي 55% في حالة الاعتماد البرامجي المبدئي و 65% في حالة الاعتماد البرامجي النهائي.

من خلال التحليل السابق يمكن ترتيب النسب المئوية لتوافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي ببرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة بجامعة الزاوية في محاور التقويم الخمسة تنازلياً في الجدول رقم (6) والذي يوضح أن أعلى نسبة (أكبر نقاط القوة) في توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي ببرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة بجامعة الزاوية كانت (70.684 %) وذلك في محور اللوائح والنظم التعليمية وأقل نسبة (أكبر نقاط الضعف) كانت (4.444 %) وذلك في محور ضمان الجودة والتحسين المستمر.

وحيث إنّه وفقاً لآلية التقويم المتبعة من قبل المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، فإن متطلبات الجودة تكون متوفرة متى ما تحصل المحور على نسبة 55% في حالة الاعتماد البرامجي المبدئي و 65% في حالة الاعتماد البرامجي النهائي.

الجدول رقم (6)

ترتيب النسب المئوية لتوفر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي

ببرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة في محاور التقويم الخمسة

رقم المحور	مجال المحور	عدد النقاط المخصصة للمحور	عدد النقاط المتحصل عليها	النسبة المئوية
الثاني	اللوائح والنظم التعليمية	600	424.104	% 70.684
الرابع	الإدارة الأكاديمية	600	287.500	% 47.92
الثالث	المصادر والتقنيات التدريسية	600	222.500	% 37.083
الأول	مواصفات البرنامج التعليمي	900	241.875	% 26.875
الخامس	ضمان الجودة والتحسين المستمر	300	13.333	% 4.444
	الإجمالـــــــــــي	3000	1189.312	% 39.64

النتائج:

مما سبق يمكن الإجابة عن تساؤلات الدراسة من خلال عرض أهم نتائجها على النحو التالي:

1- توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي الخاصة باللوائح والنظم التعليمية بعد أن تحصل المحور على نسبة 70.684%.

2- عدم توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي الخاصة بمواصفات البرنامج التعليمي بعد أن تحصل المحور على نسبة 26.875%.

3- عدم توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي الخاصة بالمصادر والتقنيات التدريسية بعد أن تحصل المحور على نسبة 37.083%.

4- عدم توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي الخاصة بالإدارة الأكاديمية بعد أن تحصل المحور على نسبة 47.92%.

5- عدم توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي الخاصة بضمان الجودة والتحسين المستمر بعد أن تحصل المحور على نسبة 4.444%.

وحيث أن تقويم مدى توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي في البرنامج يتم من خلال النظر إلى جميع محاور التقويم، ونظراً لأن متطلبات الجودة المتوافرة في أغلب محاور التقويم كانت ضعيفة جداً، عليه يمكن الإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة وذلك بعدم توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي ببرنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة-جامعة الزاوية.

التوصيات:

استنتج الباحث من دراسته هذه أن مستوى الجودة في برنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة الزاوية دون مستوى الطموح، عليه يوصي الباحث بما يلي:

1- العمل على زيادة دعم متطلبات الجودة والاعتماد الأكـــاديمي الخاصـــة بـــاللوائح والنظم التعليمية.
2- العمل على توفير متطلبات الجودة والاعتماد الأكـــاديمي الخاصـــة بمواصـــفات البرنامج التعليمي.
3- العمل على توفير متطلبات الجودة والاعتمـــاد الأكـــاديمي الخاصـــة بالمـــصادر والتقنيات التدريسية.
4- العمل على توفير متطلبات الجـــودة والاعتمـــاد الأكـــاديمي الخاصـــة بـــالإدارة الأكاديمية.
5- العمل على توفير متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي الخاصة بضمان الجـــودة والتحسين المستمر.
6- تفعيل دور منسق الجودة بالبرنامج وتقديم الدعم المادي والمعنوي له حتى يـــتمكن من تحقيق الجودة في البرنامج وتمكينه من العمل على نشر ثقافة الجودة كخطـــوة أولى على طريق تحقيق الجودة الشاملة لتحسين العملية التعليمية في البرنامج.
7- العمل على فتح قناة اتصال مع المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية للاستفادة من الخبرات المتاحة لديه في تطوير نظـــام الجـــودة بالبرنامج.

قائمة المراجع

1- أبو فارس، رندة عطية (2007)، "التعليم المحاسبي المهني- الواقع وسبل التطوير"، المؤتمر العلمي الثاني حول التعليم المحاسبي في ليبيا- واقعه وإمكانيات تطويره، طرابلس، ليبيا.

2- اطلوبة، عبداللطيف عيسى (2008)، "مخرجات الدراسات العليا في ليبيا بعد ثلاثين عاماً -دراسة قياسية للاحتياجات والمتوفر-"، مؤتمر تخطيط التعليم والتدريب بين الواقع واحتياجات سوق العمل.

3- اطلوبة، عبداللطيف عيسى و الحداد، محمد محجوب (2010)، " قياس جودة التعليم الجامعي في ليبيا خلال الفترة 1993-2007"، المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، جامعة مصراتة، ليبيا.

4- الأبيض، أسماء المختار (2012)، "تقويم جودة برنامج الإجازة العالية "الماجستير" في المحاسبة -دراسة تطبيقية على المؤسسات الأكاديمية الليبية-"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طرابلس، ليبيا.

5- الإبراهيم، عدنان بدري (2010)، "درجة تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة اليرموك من وجهة نظر القادة الإداريين"، المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، جامعة مصراتة، ليبيا.

6- البحيري، خلف محمد (2005)، "إدارة الاعتماد المهني لإعداد المعلم بالجامعات العربية" المؤتمر القومي السنوي الثاني عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي بعنوان تطوير أداء الجامعات العربية في ضوء معايير الجودة الشاملة ونظم الاعتماد، القاهرة، مصر.

7- البرق، لطفية عمر(2010)، "دور الجودة الشاملة في تحسين واقع التعليم العـــالي والبحث العلمي"، المؤتمر العربي حول التعليم العالي وســـوق العمـــل، جامعـــة مصراتة، ليبيا.
8- البدري، عبدالرحيم (2003)، "الكفاءة الداخليـــة لإدارة الدراســـات العليـــا فـــي الجامعات الليبية"، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.
9- البيهقي، أحمد بن الحسين (1416هـــ)، "السنن الكبرى"، دار الفكر – بيروت.
10- الجديد، خميس امحمد (2010)، "جودة التعلـــيم الجـــامعي ودوره فـــي تحقيـــق التنمية"، المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، جامعـــة مـــصراتة، ليبيا.
11- الجمل، يسري صابر (2001)، " معايير الجودة الشاملة في التعلـــيم"، المـــؤتمر العلمي الخامس من 29/7-2001/8/1، الجمعية المصرية للتربيـــة العمليـــة، الإسكندرية، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا.
12- الحدابي، داود و الصوفي، محمد (1998)، "تقـــويم بـــرامج الدراســـات العليـــا بجامعة صنعاء من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة"، مجلـــة اتحـــاد الجامعات العربية، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، عمان،الأردن، العدد 33، ص ص: 67-96.
13- الحوات، علي الهادي والعوامي، محمـــد عبـــدالعالي و ســـعيد، بـــشير أحمـــد (2005)،" مسيرة التعليم العالي في ليبيا: إنجازات وطموحات"، النقابة العامـــة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، جامعة طرابلس، ليبيا.
14- الحولي، عليان عبدالله و أبودقة، سناء إبراهيم (2004)،" تقويم برامج الدراسات العليا في الجامعة الاسلامية بغزة من وجهة نظر الخريجين"، مجلـــة الجامعـــة

الإسلامية (سلسلة الدراسات الانسانية)، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، ص ص: 391-424.

15- الخصاونة، باتريشيا (1998)، "مشاكل الاتصال بين طلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك من وجهة نظر الطلاب"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.

16- الخطة الإستراتيجية 2012-2017 (2012)، لمركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية.

17- الدالي، محمود محمد و خليفة، محمود أحمد (2007)، "دور التعليم المحاسبي في رفع وتطوير الكفاءة المهنية لخريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية"، المؤتمر العلمي الثاني حول التعليم المحاسبي في ليبيا -واقعه وإمكانيات تطويره-، طرابلس، ليبيا.

18- الرفادي، ميكائيل إدريس ومعيتيق، مصطفى محمد (2010)،" واقع إدارة الجودة الشاملة في جامعة قاريونس ومعوّقاتها- دراسة حالة"، مؤتمر جودة الأداء الجامعي في ليبيا - إمكانيات التطبيق وتحديات الواقع، المنعقد بمدينة بنغازي - ليبيا، خلال الفترة 4-2010/12/6.

19- الرفاعي، أحمد حسين (2007)، "مناهج البحث العلمي - تطبيقات إدارية واقتصادية"، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.

20- الروياتي، عوض أحمد (2007)، "مدى توافر متطلبات جودة التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية"، المؤتمر العلمي الثاني حول التعليم المحاسبي في ليبيا- واقعه وإمكانيات تطويره، طرابلس، ليبيا.

21- الروياتي، عوض أحمد (2010)، "إطار مقترح لمتطلبات جودة التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية"، مؤتمر جودة الأداء الجامعي في ليبيا – إمكانيات التطبيق وتحديات الواقع، المنعقد بمدينة بنغازي – ليبيا، خلال الفترة 4-2010/12/6.

22- الروياتي، عوض أحمد والفرجاني، هالة فضيل (2010)، "واقع التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية في ظل الجودة الشاملة"، مؤتمر جودة الأداء الجامعي في ليبيا – إمكانيات التطبيق وتحديات الواقع، المنعقد بمدينة بنغازي – ليبيا، خلال الفترة 4-2010/12/6.

23- الزيادات، محمد عواد و مجيد، سوسن شاكر (2008)، "الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.

24- السحيري، الهادي محمد (2007)، "التعليم المحاسبي بين الواقع النظري والتطبيق العملي"، المؤتمر العلمي الثاني حول التعليم المحاسبي في ليبيا- واقعه وإمكانيات تطويره، طرابلس، ليبيا.

25- الشوك، بليغ حميد و العجيل، رجاء عبدالسلام (2010)، "تقويم أداء الأستاذ الجامعي في ضوء معايير الجودة الشاملة"، المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، جامعة مصراتة، ليبيا.

26- الطلاع، سليمان أحمد والمدهون، محمد إبراهيم (2006)، "مدى توافر عناصر نموذج الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية لمؤسسات التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية، المؤتمر العربي الأول حول جودة الجامعات ومتطلبات الترخيص والاعتماد، 23-2006/4/26 الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، المجلد،1.

27- العتيبي، خالد عبدالله (2000)، "تقويم برامج الدراسات العليا في الجامعات السعودية"، المطابع الوطنية الحديثة، المملكة العربية السعودية.
28- العجمي، محمد حسين (ب.ت)، "الاعتماد وضمان الجودة الشاملة لمدارس التعليم الثانوي العام"، المنصورة، دار الجامعة الجديدة.
29- الماقوري، نادية ميلاد وموسى، علي محمد (2007)، "واقع التعليم المحاسبي وأثره على التأهيل المهني لخريجي الجامعات"، المؤتمر العلمي الثاني حول التعليم المحاسبي في ليبيا- واقعه وإمكانيات تطويره، طرابلس، ليبيا.
30- المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية (2012)، "نموذج التقييم البرامج لتدقيق الجودة والاعتماد للبرامج الجامعية".
31- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، واتحاد الجامعات العربية (2000)، "اجتماع الخبراء العرب لوضع ضوابط ومعايير الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة"، الأردن.
32- المنيع، محمد(1991)، "تطوير الدراسات العليا بجامعة الملك سعود من خلال تحليل بعض السجلات الطلابية"، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية، العدد الثالث.
33- النجار، مصطفى (1996)، "مشكلات الدراسات العليا في التاريخ"، مجلة المؤرخ العربي، العدد 53، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد، العراق.
34- أمين، خديجة محمد و باديا‌ب، نورة عبدالله و قشقري، سارة عبدالرحيم (2006)، " ضبط قواعد الإرشاد الأكاديمي ضرورة لجودة التعليم الجامعي"، المؤتمر العربي الأول حول جودة الجامعات ومتطلبات الترخيص والاعتماد، 23-2006/4/26 الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، المجلد،1.

35- بامشموس، سعيد و منسي، محمود (1986)، "تقويم بـــرامج الدراســـات العليـــا بجامعة الملك عبدالعزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس"، مجلة جامعـــة الملك عبدالعزيز للعلوم التربوية، المجلد الثاني59.

36- بكار، مصطفى محمود (2007)، "نظام التعليم المحاسبي ورأس المال المعرفـــي ودورهما في تحقيق التنمية الاقتصادية"، المؤتمر العلمي الثاني حـــول التعلـــيم المحاسبي في ليبيا – واقعه وإمكانيات تطويره، طرابلس، ليبيا.

37- جادالله، فاطمة علي وشكر، ليلى حسام (2007)، "تقييم مؤسسات التعليم العـــالي في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي (دراسة مقارنة)"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، الجزء الأول.

38- جون ويست (1980)، "مناهج البحث التربوي" ترجمة: عبد العزيز غانم الغانم، (الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، إدارة التأليف والترجمة).

39- جويلي، مها عبد الباقي (2002)، "دراسات تربوية في القرن الحادي والعشرين: المتطلبات التربوية لتحقيق الجودة التعليمية"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنـــشر، الإسكندرية.

40- حسين، سلامة عبدالعظيم (2008)، "الجودة الشاملة والاعتمـــاد التربـــوي"، دار الجامعة الجديدة، الازاريطة.

41- حسين، سلامة عبدالعظيم (2005)، "الجودة الشاملة والاعتمـــاد فـــي التعلـــيم"، الرياض: الدار الصولتية للتربية.

42- خلاط، صالح ميلود و موسى، فتحي رمضان و المـــشاط، عـــادل عبدالحميـــد (2009) "تقييم مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية من وجهـــة نظـــر خريجي أقسام المحاسبة"، مجلة منارة البحوث الاجتماعية، العدد الثاني.

43- داخل، جربو (1994)، "الدراسات العليا وآفاقها المستقبلية في الجامعات العراقية"، مجلة اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، عمان، الأردن، العدد29.

44- دويدار، عبد الفتاح، محمد (1995)، "أسس علم النفس التجريبي"، (لبنان، بيروت، دار النهضة العربية).

45- ربيع، محمد أحمد (2006)، "متطلبات الترخيص والاعتماد للجامعات-الأردن نموذجاً، المؤتمر العربي الأول حول جودة الجامعات ومتطلبات الترخيص والاعتماد، 23-2006/4/26 الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، المجلد،1.

46- سركيس، فيروز فرح (2005)،" هيئات الاعتماد في التعليم العالي"، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العربي الأول "استشراف مستقبل التعليم { التعليم العالي-التعليم العام -التعليم التقني}"، 17-21 /2005/4 شرم الشيخ، مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

47- سكر، ناجي رجب (2006)، "تقويم أداء جامعة الأقصى كخطوة على طريق تحقيق جودتها الشاملة"، المؤتمر العربي الأول حول جودة الجامعات ومتطلبات الترخيص والاعتماد، 23-2006/4/26 الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، المجلد،1.

48- سمهود، فتحي المبروك (2013)، "مدى ملاءمة تخصصات التعليم المحاسبي الحالية لمتطلبات سوق العمل المحلية"، المؤتمر العلمي الثالث حول واقع مهنة المحاسبة في ليبيا، طرابلس-ليبيا.

49- عبدالباقي، مصطفى أحمد وآخرون (2008)، الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد-الأسس والتطبيقات، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن.

50- عبدالكريم، عارف عبدالله (2007)، "تحسين جودة التعليم المحاسبي"، المـــؤتمر العلمي الثاني حول التعليم المحاسبي-واقعه وإمكانيات تطويره، طرابلس-ليبيا.
51- عشوش، محمد أيمن (2000)، "قياس وتحليل اتجاهات أعضاء هيئة التـــدريس حيال الأداء الحالي وآفاق السلوك"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجـــارة، كليـــة التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني.
52- عمر، فدوى فاروق (2005)، "إدارة الجـــودة الـــشاملة كمـــدخل لـــدعم الإدارة الإستراتيجية في مؤسسات التعليم العـــالي، نـــدوة الإدارة الإســـتراتيجية فـــي مؤسسات التعليم العالي، أبها، السعودية.
53- مصلي عبد الحكيم محمد (2010)، "مدى مواكبة التعلـــيم العـــالي فـــي ليبيـــا للتطورات العلمية المعاصرة وتلبية احتياجات سوق العمل"، المـــؤتمر العربـــي حول التعليم العالي وسوق العمل، جامعة مصراتة، ليبيا.
54- مقداد، محمد، والفرا، ماجد (2004)، مناهج البحث العلمي والتحليل الإحصائي في العلوم الإدارية، الطبعة الأولى، (فلسطين،غزة، دار المقداد للطباعة).
55- منيا، فايز مراد (2005)، "معايير مقترحة لجودة التعليم الجامعي فـــي مـــصر والعالم العربي"، المؤتمر القومي السنوي الثاني عشر لمركز تطـــوير التعلـــيم الجامعي بعنوان تطوير أداء الجامعات العربية في ضوء معايير الجودة الشاملة ونظم الاعتماد، القاهرة، مصر.
56- هادي، سلمان صفاء (1999)، "الأردن بين عولمة الاقتصاد والمحاسبة"، ورقـــة بحثية مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد الخامس " العولمة وآثارهـــا المحتملـــة علـــى الاقتصاد الأردني والعربي، المنعقد في جامعة اليرموك، أربد، الأردن.

57- Blackmore Jacqueline Ann, (2004), "A critical Evaluation of Academic Internal Audit", Quality Assurance in Education, Vol.12, No.3, PP.128-135.

58- مقابلات شخصية مع المسؤولين عن برنامج الدراسات العليا بقسم المحاسبة – جامعة الزاوية وعدد من أعضاء هيئة التدريس بالبرنامج وبعض المسؤولين عن خدمات الدعم التعليمية والمرافق التابعة للبرنامج.